أثر حجم مكتب المراجعة والتخصص الصناعى على التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية

(دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية)

دكتور
إيهاب محمد أبوخزانه
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة - جامعة كفرالشيخ

دكتور
سيد عبدالفتاح سيد
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة - جامعة كفرالشيخ

أميره عبدالرحمن إبراهيم حبيب
معيدة بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة كفرالشيخ

أثر خصائص جودة المراجعة الخارجية على التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية

(دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية)

ملخص :

يهدف هذا البحث إلى اختبار أثر حجم مكتب المراجعة، التخصص الصناعي على التحفظ المحاسبي مقاس بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحق الملكية في بيئة الأعمال المصرية . وقد اعتمدت هذه الدراسة على عينة مكونة من ٥٨ شركة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية بالإضافة إلى مكاتب المراجعة التي تقوم بمراجعة هذه الشركات خلال الفترة من ٢٠١٣م حتى ٢٠١٦م . إستخدمت الدراسة مجموعة من المقاييس الإحصائية الملائمة منها أسلوب الانحدار الخطي المتعدد ، ونموذج الارتباط . وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية ، يؤثر حجم مكتب المراجعة سلباً على التحفظ المحاسبي بينما يؤثر التخصص الصناعي إيجابياً على التحفظ المحاسبي .

Abstract:

This research aims to test the impact (Size of Audit Office and Industrial Specialization on the accounting conservatism which Measured by Market - to- Book Value Ratio in the Egyptian stock maket. From 2013 to 2016, a sample of 58 companies listed in the Egyptian Exchange market as well as audit firms that audit these companies is selected. A set of statistic of measures including Multiple linear regression, and correlation models is applied. The study showed that the level accounting conservatism in the industrial companies listed on the Egyptian Stock Exchange is acceptable. Additionally the size of audit office negatively affects on the accounting conservatism, while the industrial specialization positively affects the accounting conservatism.

١- الإطار العام للبحث :

١/١ مقدمــة :

تواجه المراجعة ضغوطاً متزايدة وانتقادات مستمرة في السنوات الأخيرة بسبب وجود حالات تحريفات ذات أهمية نسبية في القوائم المالية ، وتزايد الدعاوي القضائية المرفوعة ضد المراجعين ، خصوصاً بعد تعرض العديد من الشركات الأمريكية الكبيرة للفشل عام ٢٠٠٨ بالرغم من مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة العالمية الكبرى (عاصي ، ٢٠١٥ ، ص٢) الأمر الذي أدى إلى تحمل المحاسبون جزءاً كبيراً من المسئولية واتهامهم بعدم القدرة على أداء واجباتهم المهنية بأسلوب يتماشى مع المبادئ والمعايير المحاسبية والالتزام بآداب وسلوك المهنة ، مما أدى إلى فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فقدت هذه المعلومات أهم عناصر تميزها ألا وهو جودتها (جبران ، ٢٠١٠، ص٣) .

وللتغلب على تلك الانتقادات والضغوط أصبح الاهتمام بجودة المراجعة الخارجية مطلباً ضرورياً لكافة أطراف عملية المراجعة ، حيث بدأت الجهات المنظمة للمهنة بالدعوة إلى ضرورة رفع جودة عملية المراجعة من خلال إصدار العديد من المعايير منها المعيار رقم (٢٢٠) الخاص بالرقابة على جودة أعمال المراجعة للبيانات المالية التاريخية ، والذي بين بأن على جميع مكاتب المراجعة أن تطبق أدوات الرقابة على جودة المراجعة والمتمثلة في السياسات والإجراءات المطبقة في منشأة المراجعة للتحقق من أن أعمال المراجعة المنفذة قد تم أداؤها وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها (IFAC, 2007) . وإصدار المعيار رقم (٢) بعنوان "نظام الرقابة على جودة أداء ممارسات مكاتب المحاسبة والمراجعة" ويتضمن هذا المعيار عناصر الرقابة على جودة المراجعة وهي الإستقلال والنزاهة والموضوعية، إدارة فريق المراجعة ، قبول العملاء والتعاقدات الجديدة والإستمرار مع العملاء والتعاقدات الحالية، أداء وتنفيذ عملية المراجعة، الرقابة والمتابعة (AICPA, 1996, PP. 107-108).وأيضاً إصدار قائمة معايير الرقابة رقم (٣) بعنوان " رقابة ومتابعة ممارسات مكاتب المحاسبة والمراجعة " والتي أوضحت أنه يمكن الاستعانة بأفراد مؤهلين من خارج مكاتب المراجعة للقيام بعملية الرقابة والمتابعة للتحقق من مدى ملائمة السياسات والإجراءات الموضوعة ومدى الإلتزام بها (AICPA, 1996, PP. 109-111) .

وفي مصر توافرت العديد من المعايير التي دعت إلى ضرورة رفع جودة عملية المراجعة منها المعيار رقم (٧) والذي يختص بالرقابة على جودة أعمال المراجعة ويتضمن هذا المعيار إجراءات خاصة بمكتب المراجعة، وإجراءات تتعلق بالعمل الذي يوكل إلى المساهمين في عملية مراجعة معينة (حسنين وقطب ، ٢٠٠٣، ص٣٦٨) . كما أصدرت هيئة سوق المال المصرية المعيار المصري رقم (١٤٠) بشأن مراقبة الجودة للمؤسسات والأفراد الذين يقومون بالمراجعة والفحص المحدود للمعلومات المالية التاريخية وغير ذلك من مهام التأكد ومهام الخدمات الأخرى المتعلقة بها (الهيئة العامة لسوق المال المصرية ، ٢٠٠٦) .

وعلى الرغم من اهتمام المنظمات المهنية بالرقابة على جودة المراجعة ألا أن هناك جدل حول وضع تعريف شامل لجودة المراجعة من ناحية، وتحديد العوامل المؤثرة في جودة المراجعة من ناحية أخرى ويرجع ذلك إلى اختلاف وجهات نظر الأطراف ذات العلاقة ببيئة المراجعة ونتائج المراجعة، فالمراجع (مقدم الخدمة) يهمه أن تتم عملية المراجعة بأسلوب موضوعي ومنظم وأن يحافظ على معايير المراجعة المتعارف عليها وأن تتم مراجعته في ضوء مسئوليته القانونية، وفي هذا الإطار يحاول أن يقوم بعملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة ، وهو في ذلك يركز على اهتمامه بإجراءات تنفيذ الخدمة دون الاهتمام بمخرجاتها ، ومن ثم فهو يرى الجودة بشكل مختلف عن الأطراف الاخرى في ضوء

معايير المراجعة والمسئولية المهنية فضلاً عن النواحي الاقتصادية لعملية المراجعة ، في حين أن إدارة الشركة الخاضعة للمراجعة (طالبة الخدمة) يهمها أن تتم عملية المراجعة حسبما تحدده معاييرها وذلك للتأكد من أنه تم إضفاء الثقة على القوائم المالية المقدمة للمستفيدين تأكيداً لوفائها بمسئولياتها عن كافة الأحداث المالية للفترة المالية محل المراجعة، كما أن المستفيدين (المستفيدين من الخدمة) يهمهم أيضاً أن تتم المراجعة بأعلى جودة ممكنة وذلك للتأكد من عدالة القوائم المالية التى يعتمدون على المعلومات الواردة بها في اتخاذ قراراتهم، فضلاً عن أن الجهات المنظمة للمهنة تسعى إلى الارتقاء بجودة المراجعة الماليـــــة للمحافظـــــة علـــــى مـــــصالح جميـــــع الأطـــــراف المختلفة وذلك من خلال إصدار المعايير المنظمة للمهنة والتأكد من تطبيقها (راضي ، ٢٠١١، ص٣٢٢) .

وفي ضوء ذلك، تناولت العديد من الدراسات إتجاهات متعددة في محاولة الوصول إلى تعريف محدد لجودة المراجعة الخارجية، فهناك دراسات تناولت تعريف جودة المراجعة على أساس إحتمال إكتشاف المراجع للأخطاء والغش في القوائم المالية ومن هذه الدراســــــات دراســــــة (DeAngelo,1981)،(Palmrose,1988) ، (Lee et l.,1999) ، (Watkins et al ,2004). كما أن هناك باحثون آخرون تناولوا تعريف جودة المراجعة على أساس الإلتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها ومنهم (Konrath, 1989)،(Colbert, 2002) (Feltham et al., 1991) . وكذلك فإن هناك دراسات تصف جودة المراجعة على أساس كفاءة أداء المراجع ومنها دراسة (Arens and Lobbecke, 1991)، (Kadous, 2000) . كما أشارت العديد من الدراسات نتيجة للعديد من الإنهيارات التي تعرضت لها كبرى الشركات العالمية على أهمية التعرف على خصائص جودة المراجعة الخارجية وذلك في ضوء زيادة أهمية دور المراجعة في بيئة الاعمال، ودوافع واضعي السياسات في المنظمات والمؤسسات المهنية. وسوف يتناول الباحثون خاصيتين من الخصائص المؤثرة في جودة المراجعة الخارجية والتي وأخذت في الإعتبار وجهات نظر الأطراف ذات العلاقة ببيئة المراجعة ممثلين في مقدمي الخدمة (المراجعون) وطالبي الخدمة (إدارة الشركة أو معدو القوائم المالية) والمستفيدين من الخدمة كما في دراسة (راضي، ٢٠١١) وهما حجم مكتب المراجعة، والتخصص الصناعي .

ومن ناحية أخرى، فقد تزايد الإهتمام بالتحفظ المحاسبي في الآونة الأخيرة ويرجع ذلك إلى الجدل المتنامي حول ملائمة المعلومات المحاسبية الذي أثير بعد موجه الإنهيارات التي شهدتها بعض الشركات العالمية، إذ اتجه الباحثون إلى دراسة مبررات التحفظ المحاسبي وإختبار دوافعه وآثاره على كل من القوائم المالية وعلى قرارات مستخدميها، وعلى الأخص بعد حالات الفشل التي أصابت بعض الشركات الغربية في مطلع هذا القرن. فعلى الرغم من أن بعض تلك الانهيارات قد يكون وراءها الاستخدام السيء للمحاسبة أو الغش إلا أن بعض الباحثين يعتقدون أن استخدام التحفظ يقلل من فضائح الشركات (أبوالخير ، ٢٠٠٨، ص٣) .

ورغم أن التحفظ المحاسبي هو أحد الأعراف المحاسبية المتعارف عليها بين المحاسبين منذ زمن طويل إلا أنه مازال يمثل مجالاً واسعاً للجدل البحثي على المستوى الأكاديمي في علم المحاسبة ، فلقد ظل التحفظ المحاسبي لفترة زمنية طويلة يشار إليه بأنه عــرف أو معتقــد محاســبي (Convention) ولــيس مبــدأ (Principle) أو معيــار (Standard) وعلى الرغم من التأثير البالغ للتحفظ المحاسبي على مضمون كل من المعايير المحاسبية والممارسة العملية، فلا يوجد تعريف متفق عليه للتحفظ حيث تباينت محاولات تعريفه سواء من جانب الإصدارات المهنية أو من جانب الكتابات والدراسات

المحاسبية على الصعيد الأكاديمي . وفي ظل تعدد بدائل السياسات المحاسبية ، يمكن الاستدلال على مستوى التحفظ المحاسبي في الممارسة العملية من خلال السياسات المحاسبية التي تطبقها الشركات (راشد ، ٢٠١٠، ص١) .

من هنا تبرز أهمية التحفظ المحاسبي في التطبيق المحاسبي من خلال ما قام به مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (Financial Accounting Standards Board) (FASB) عند تفسيره للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية (Statement of Financial Accounting Concepts No.2,1980) حيث أوضح أن التحفظ المحاسبي هو تصرف حذر تجاه ظروف عدم التأكد لضمان أن ظروف عدم التأكد والمخاطر الملازمة في بيئة الاعمال قد أخذت فى الإعتبار على نحو ملائم . كما يتبنى مجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Board) (IASB) من خلال إطار خاص بإعداد وعرض القوائم المالية وجهة النظر الشائعة للتحفظ وهي الاعتراف الفوري بأي مصروف أو نقص في الأصول وتأجيل الاعتراف بأي أرباح أو زيادة في الأصول إلى أن يتم التأكد من تحققها (IASB, para.37,1989,p.12) .

هذا ويشير (Abu Ijela and Hamdan,2010,p.278) إلى أن الدور الذي يقوم به المراجع الخارجي في التأكيد على ثقة المعلومات بالتقارير المالية تعرض للعديد من التهديدات والانتقادات باعتباره أكثر الأطراف المرتبطة بالقوائم المالية تعرضاً للمسئولية القانونية والمهنية في حال استخدام أصحاب المصلحة لمعلومات محاسبية مضللة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية ، حيث كانت الانهيارات المالية والفضائح المحاسبية التي حدثت في الأسواق المالية خلال السنوات الأخيرة والتي عكست انعدام الشفافية والتلاعب بمعلومات التقارير المالية المنشورة وانخفاض درجة التحفظ المحاسبي لها الأثر البارز في فقدان الثقة في هذه المعلومات، وعلى الرغم من ذلك كانت تلك السلبيات هي صاحبة الدور الهام في إبراز بعض الجوانب الإيجابية غير المتوقعة والتي تمثلت في زيادة الوعي بأهمية دور جودة المراجعة الخارجية في تقييم أداء الأسواق المالية . كما أشار (Chadegani, 2011) إلى أنه في ضوء النتائج الأكيدة التي أبرزتها الفضائح المالية والمتمثلة في غياب تطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي عند الاعتراف بالأصول والالتزامات والخسائر والمكاسب، فقد زاد إهتمام الدراسات الأكاديمية في تناول جودة المراجعة الخارجية وخصائصها كنتيجة لزيادة أهمية دور المراجعة. وبذلك يتضح أهمية الدراسة الحالية في محاولة دراسة خصائص جودة المراجعة الخارجية في بيئة التقرير المالي للشركات المصرية وإلى أي مدى تساهم في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي .

٢/١ طبيعة مشكلة البحث :

يعتبر التحفظ المحاسبي سمة مرغوبة في التقارير المالية إلا أن معايير المحاسبة المصرية وخاصة الصادرة عام ٢٠٠٦ لا تسمح بتطبيق التحفظ المحاسبي في كل قضية محاسبية، بل تسمح للإدارة بمساحة من الإختيار المحاسبي على إفتراض أن المديرين التنفيذيين سوف يستخدمون الاستحقاق المحاسبي بطريقة ربما تتفق مع التحفظ، وعلى الرغم من ذلك يتجه المديرون التنفيذيون عادةً إلى إستخدام الاستحقاق المحاسبي لتصوير أدائهم بطريقة مرغوب فيها .

وقد توصلت دراسة (Pae et l.,2005, p.709) إلى أن درجة التحفظ في الأرباح ترجع لعاملين أولهما أن المعايير المحاسبية تسمح بمستوى عام إلزامي من التحفظ في الأرباح منها على سبيل المثال، معالجة نفقات البحوث والتطوير ونفقات الدعاية والإعلان كمصروفات وليس كنفقات رأسمالية. والعامل الثاني يرجع لدوافع المحاسبين

لزيادة درجة التحفظ من خلال إستجابة الأرباح المحاسبية للأخبار غير السارة بدرجة أكبر من الأخبار السارة .

هذا ويعتقد الباحثون إن كفاءة الأسواق المالية تتحقق بتوافر الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية والحد من عدم تماثل المعلومات بها وهو ما يتحقق بتطبيق التحفظ المحاسبي، ومن ناحية أخرى نجد أن جودة المراجعة الخارجية ترتبط بجودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية ، فمراجعة التقارير المالية من خلال مكاتب مراجعة ذات جودة عالية يعني تميز تلك التقارير بخلوها من الأخطاء الجوهرية بالإضافة إلى تلبية احتياجات أصحاب المصالح من خلال قدرة هذه المكاتب على اكتشاف والتقرير عن الأخطاء الجوهرية في التقارير المالية وتخفيض تكاليف الوكالة الأمر الذي يساهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية ومن ثم حماية أصحاب المصالح .

وفي ضوء ما سبق تنشأ الحاجة إلى التعرف على تأثير حجم مكتب المراجعة والتخصص الصناعي كإحدى خصائص جودة المراجعة الخارجية على التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية. وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال البحثي التالي :

هل يؤثر حجم مكتب المراجعة والتخصص الصناعى على التحفظ المحاسبى ؟

وللإجابة على السؤال البحثي السابق ستحاول الباحثة الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

- هل يؤثر حجم مكتب المراجعة على التحفظ المحاسبي ؟
- هل يؤثر التخصص الصناعي على التحفظ المحاسبي ؟

٣/١ هدف البحث :

يهدف هذا البحث بشكل رئيسي إلى التعرف على أثر حجم مكتب المراجعة والتخصص الصناعي على التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية وذلك من خلال تحقيق هدفين فرعيين هما :

- الوقوف على أثر حجم مكتب المراجعة على التحفظ المحاسبي .
- الوقوف على أثر التخصص الصناعي على التحفظ المحاسبي .

٤/١ فروض البحث :

في ضوء مشكلة البحث والهدف منه يمكن صياغة الفرض الرئيسي على النحو التالي :

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مكتب المراجعة والتخصص الصناعي على التحفظ المحاسبى "

ويتم إختبار هذا الفرض من خلال مجموعة من المتغيرات والفروض الفرعية كما يلي:

- " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مكتب المراجعة على التحفظ المحاسبي "
- " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخصص الصناعي على التحفظ المحاسبي "

٥/١ أهمية البحث :

يمكن عرض أهمية هذا البحث من الناحيتين النظرية والعملية كما يلي :

١/٥/١ الأهمية النظرية :

يستمد البحث أهميته النظرية مما يلي :

- أهمية التحفظ المحاسبي وتأثيره الإيجابي على جودة التقارير المالية بما يتطلب دراسة وتحليل المتغيرات المحاسبية التي تساعد على تحقيق أو دعم التحفظ

المحاسبي (والذي بدوره يؤدي إلى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية فضلاً عن دعم المركز المالي للشركة) .

- إلقاء الضوء على خصائص جودة المراجعة الخارجية في بيئة الأعمال المصرية كأداة هامة لضمان دقة وجودة التقارير المالية وتقييم الكيفية التي تعمل بها جودة المراجعة الخارجية لتحسين مستوى التحفظ المحاسبي .
- وجود ندرة نسبية في البحوث المصرية والعربية - في حدود علم الباحثة- التي تناولت هذا الموضوع بالبحث والتحليل رغم الأهمية البحثية للموضوع، الأمر الذي جعل الدراسة تستمد أهميتها من واقع الحاجة إلى التعرف على دور خصائص جودة المراجعة الخارجية في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي .

٢/٥/١ الأهمية العملية :

يرى الباحثون أن هذا البحث يمكن أن يساهم عملياً من خلال :

- إبراز الدور الذي تساهم به خصائص جودة المراجعة الخارجية كأداة هامة لضمان دقة وجودة التقارير المالية للشركات المصرية المقيدة بالبورصة .
- زيادة وعي الجمعيات العمومية للشركات المقيدة بالبورصة بأهمية إختبار مكاتب مراجعة تتميز بجودة أدائها، لما لذلك من أثار إيجابية على التحفظ المحاسبي .
- زيادة ملائمة معلومات القوائم المالية التي تصدرها الشركات المقيدة بالبورصة .
- أن تحقيق التحفظ المحاسبي بالشركات سوف يؤدي إلى حماية حقوق أصحاب المصالح والحد من تضارب المصالح .

٦/١ منهج البحث :

لتحقيق هدف البحث اعتمدت الباحثة على المدخلين الإستنباطي والاستقرائي، حيث يساعد المدخل الإستنباطي من خلال الإطلاع على الأدبيات السابقة الخاصة بموضوع البحث في اشتقاق الإطار النظري. كما استخدمت الباحثة المدخل الاستقرائي لإتمام الجانب التطبيقي من الدراسة حيث قامت باستقراء واقع البيئة المصرية وذلك من خلال تجميع البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة وتم ذلك على عينة من الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية ومكاتب المراجعة المرتبطة بتلك الشركات، مستخدمة في ذلك تحليل المحتوى للتقارير المالية وتقارير مجلس الادارة وتقرير مراقب الحسابات .

٧/١ حدود البحث :

- تقتصر الدراسة على خاصيتين من خصائص جودة المراجعة الخارجية وهما حجم مكتب المراجعة، التخصص الصناعي وذلك لتوافر البيانات عن هذه الخصائص بالإضافة إلى إمكانية قياسها في البيئة التطبيقية (بيئة الأعمال المصرية) .
- تقتصر الدراسة التطبيقية على الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية خلال السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦ وذلك لتوافر البيانات اللازمة لإجراء الدراسة خلال هذه الفترة ولحداثة البيانات .
- تعتمد الدراسة على نموذج واحد لقياس التحفظ المحاسبي وهو نموذج (Beaver and) Ryan, 2000 والذي يقيس التحفظ المحاسبي من خلال المعادلة التالية (نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحق الملكية) والذي يعد من أكثر مقاييس التحفظ المحاسبي إستخداماً في الدراسات المعاصرة .

٨/١ تنظيم البحث :

ينقسم البحث إلى خمسة أقسام كما يلي :

القسم الأول : الإطار العام للبحث .
القسم الثاني: عرض وتحليل الدراسات السابقة .
القسم الثالث: الإطار النظري للبحث .
القسم الرابع : الدراسة التطبيقية وعرض الأساليب الإحصائية المستخدمة وعينة البحث .
القسم الخامس: النتائج والتوصيات .

٢- الدراسات السابقة :

تناولت العديد من الدراسات أثر جودة المراجعة الخارجية على التحفظ المحاسبي حيث استهدفت دراسة (Jenkins et al, 2007) إختبار العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية مقاسة (بحجم مكتب المراجعة، والتخصص الصناعي للمراجع) والتحفظ المحاسبي ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين حجم مكتب المراجعة والتحفظ المحاسبي ، وقد أثبتت النتائج أن مكاتب المراجعة الست الكبرى (Big Six) التي تقوم بمراجعة القوائم المالية للشركات محل المراجعة ذكرت فى تقاريرها وجود انخفاض ملحوظ فى التحفظ المحاسبي، ووجود علاقة طردية بين التخصص الصناعي للمراجع والتحفظ المحاسبي . كما استهدفت دراسة (Francis & Wang, 2008) إختبار مدى تأثير جودة المراجعة الخارجية مقاسة بحجم مكتب المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي كمؤشر على جودة الربح المحاسبي وقد تم قياسه باستخدام نموذج (Basu,1997) أو ما يعرف بمعدل العائد على الأسهم ، وبالاعتماد على عينة من شركات تنتمي لـ ٤٢ دولة مختلفة، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين حجم مكتب المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي .

وتناولت دراسة (Li, 2010) إختبار العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية مقاسة بفترة الإحتفاظ بالعميل والتحفظ المحاسبي، وتعتبر هذه الدراسة إمتداد لدراسات سابقة توصلت إلى وجود علاقة طردية بين فترة الاحتفاظ بالعميل والتحفظ المحاسبي، لذلك تسعى دراسة (Li, 2010) إلى تقديم دليل بأن العلاقة بين فترة الاحتفاظ بالعميل والتحفظ المحاسبي ليست واحدة فى جميع الشركات، وقد قام الباحث بقياس كل من التحفظ المحاسبى من خلال نموذج (Basu, 1997) ، وفترة الإحتفاظ بالعميل على أساس عدد سنوات بقاء مكتب المراجعة فى مراجعة نفس العميل ، واشتملت عينة الدراسة على ٨٢٦٦٣ مشاهدة للشركات الكورية خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ٢٠٠٤، وقد تم إختيار هذه العينة وفقاً لمجموعة من المحددات المتمثلة في إستبعاد شركات الخدمات المالية وإستبعاد شركات القطاع العام التي يتم مراجعتها من قبل مكاتب مراجعة صغيرة الحجم (Non Big N) ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها وجود علاقة طردية بين فترة الإحتفاظ بالعميل والتحفظ المحاسبي في الشركات كبيرة الحجم أو الشركات التي يتم مراقبتها بشدة من قبل مراقبي حساباتها، وأيضاً وجود علاقة عكسية بين فترة الإحتفاظ بالعميل والتحفظ المحاسبي فى الشركات صغيرة الحجم أو الشركات التي لم يتم مراقبتها بشدة من قبل مراقبي حساباتها .

كما تناولت دراسة (Hamdan et al, 2012) أثر خصائص جودة المراجعة الخارجية مقاسة بحجم مكتب المراجعة، الإتصال مع مكاتب المراجعة العالمية الأخرى، فترة الإحتفاظ بالعميل، أتعاب المراجع ،التخصص الصناعي للمراجع في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي، وقد قام الباحثون بقياس كل من التحفظ المحاسبي بطريقتين، الطريقة الأولى من خلال نموذج (Beaver and Ryan, 2000) والطريقة الثانية بإستخدام الإستحقاق غير الطبيعى (Abnormal accruals) ، وبالنسبة لحجم مكتب المراجعة فإن مكتب المراجعة الذي ينتمي إلى مكاتب المراجعة الخمس الكبرى (Big Five) يأخذ القيمة (١) ، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك ، وبالنسبة للإتصال مع مكاتب المراجعة العالمية

الأخرى فإن مكتب المراجعة الذي يقوم بالإتصالات مع مكاتب عالمية يأخذ القيمة (١)، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك، كما تم قياس فترة الإحتفاظ بالعميل من خلال عدد سنوات بقاء مكتب المراجعة في مراجعة نفس العميل، وأتعاب المراجعة على أساس مقدار الأتعاب التي يحصل عليها مكتب المراجعة من العميل، وبالنسبة للتخصص الصناعي للمراجع فإن المراجع المتخصص في صناعة العميل يأخذ القيمة (١)، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك، وبالإعتماد على عينة مكونة من ٣٩ شركة مقيدة بالبورصة (ASE) خلال الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٦. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها عدم وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في القوائم المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المقيدة فى بورصة عمان (ASE)، وأن هناك مستوى مقبول لجودة المراجعة الخارجية في الشركات الصناعية في الأردن، كما أن كل من حجم مكتب المراجعة والتخصص الصناعي للمراجع والتي تبين أنهما ذات تأثير على تحسين مستوى التحفظ المحاسبي، أما بالنسبة للإتصالات مع مكاتب المراجعة العالمية الأخرى، وأتعاب المراجعة فإنهما لا يؤثران على مستوى التحفظ المحاسبي، وبالنسبة لتأثير فترة الإحتفاظ بالعميل على التحفظ المحاسبي فكانت فى محل شك حيث لم تستطع الدراسة إثبات أو عدم إثبات هذا التأثير ويرجع ذلك إلى إستخدام طريقيتين مختلفتين في قياس التحفظ المحاسبي.

وتناولت دراسة (Reyad, 2012) إختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة المراجعة الخارجية، وقد قام الباحث بإختبار أثر مجموعة من خصائص جودة المراجعة الخارجية على التحفظ المحاسبى ، وتتمثل هذه الخصائص في (الاتصال مع مكاتب مراجعة عالمية، فترة الاحتفاظ بالعميل ، التخصص الصناعي للمراجع ، التأهيل المهني للمراجعين العاملين بمكتب المراجعة) ، وبإستخدام بيانات عينة مكونة من ٥٤ شركة صناعية مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠، ومكاتب المراجعة ذات الصلة بهذه الشركات، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية، وأن جودة المراجعة الخارجية هي آليه رقابية تساعد على الحد من عدم تماثل المعلومات، كما تعمل جودة المراجعة الخارجية على اكتشاف والإبلاغ عن الأخطاء في القوائم المالية مما يؤدي إلى تحسين جودة القوائم المالية، وأن الاتصال مع مكاتب مراجعة عالمية يساعد على توفير جودة عالية من خدمات المراجعة مما يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية وبالتالي تحسين مستوى التحفظ المحاسبي، كذلك فإنه كلما كان المراجع يحتفظ بالعميل لمدة طويلة كلما زادت معرفته بطبيعة نشاط العميل مما يؤدي إلى ارتفاع جودة المراجعة الخارجية ومن ثم زيادة جودة التقارير المالية وبالتالي تحسين مستوى التحفظ المحاسبي، وبالنسبة للتخصص الصناعي للمراجع فإنه يؤثر بشكل إيجابى على جودة المراجعة الخارجية مما يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية مما يؤدى إلى تحسين مستوى التحفظ المحاسبي، كذلك فإن المراجعين الحاصلين على شهادات مهنية يكونون أكثر قدرة على تقديم جودة عالية لخدمات المراجعة مما يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية وبالتالي تحسين مستوى التحفظ المحاسبي .

كذلك تناولت دراسة (Yeganeh et al, 2012) إختبار مدى تأثير جودة المراجعة الخارجية والمقاسة من خلال الخصائص (فترة الإحتفاظ بالعميل، حجم مكتب المراجعة) على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المقيدة ببورصة طهران (Tehran) (Stock Exchange، وقد إعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٩٢ شركة مقيدة فى البورصة (TSE) خلال الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٠ وقد تم إختيار هذه العينة وفقاً لمجموعة من المحددات وهي، أن تنتهى السنة المالية لهذه الشركات في نهاية السنة (أي أن السنة المالية لهذه الشركات ثابتة خلال فترة الدراسة) ، وأن يتم

إستبعاد شركات الوساطة، وتوصلت الدراسة إلى أن جودة المراجعة الخارجية المقاسة بالخاصيتين السابقين لا تؤثر على التحفظ المحاسبي في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المقيدة ببورصة طهران (TSE)، وأن هذه النتيجة تنبع من أن المديرين ليس لديهم سلوك التحفظ في إعداد القوائم المالية، كما أن جودة المراجعة الخارجية لا تكون عامل فعال في التأثير على سلوك المدراء. كما تناولت دراسة (Paulo et al, 2013) إختبار تأثير خصائص جودة المراجعة الخارجية على جودة المعلومات المحاسبية والتي تم قياسها بالتحفظ المحاسبي، أما خصائص جودة المراجعة الخارجية فقد حددتها الدراسة في(حجم مكتب المراجعة، فترة الإحتفاظ بالعميل، التخصص الصناعي للمراجع، الخدمات الإستشارية، أهمية العميل، الفترة ما بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ إصدار تقرير مراجع الحسابات)، وبإستخدام بيانات عينة من ٢٨٠٥ شركة برازيلية خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١١، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية، تقديم مكاتب المراجعة الأربعة أو الخمسة الكبرى (Big Five or Big Four) مستويات عالية من جودة المراجعة الخارجية، وأن حجم مكتب المراجعة يؤثر إيجابياً على التحفظ المحاسبي ، كما يتأثر التحفظ المحاسبي بطريقة إيجابية بفترة إحتفاظ المراجع بالعميل ، وأن التخصص الصناعي لا يؤثر على جودة المراجعة الخارجية ومن ثم على التحفظ المحاسبي ، وأن التحفظ المحاسبي لا يتأثر بتوفير خدمات إستشارية للعميل، كما أنه ليس هناك دليل على أن تقديم خدمات إستشارية يزيد من معرفة المراجع بأعمال الشركة محل المراجعة، وأن نوع العميل لا يؤثر على كلاً من جودة المراجعة الخارجية والتحفظ المحاسبي، بينما تؤثر أهمية العميل سلباً على جودة المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية ومن ثم على التحفظ المحاسبي ، كذلك فإن الفترة ما بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ إصدار تقرير مراجع الحسابات تؤثر سلباً على التحفظ المحاسبي .

استهدفت دراسة (Soliman, 2014) اختبار العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية والتحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، وقد قام الباحث بإختبار أثر مجموعة من خصائص جودة المراجعة الخارجية على التحفظ المحاسبي ، وتتمثل هذه الخصائص في حجم مكتب المراجعة ، التخصص الصناعي للمراجع ، وفترة الإحتفاظ بالعميل ، وبإستخدام بيانات عينة من ٥٠ شركة غير مالية والتي تعتبر أكثر نشاطاً في البورصة خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٧م إلى عام ٢٠١٠م ، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية أن هناك علاقة طردية بين جودة المراجعة الخارجية المتمثلة في (التخصص الصناعي للمراجع ، وفترة الإحتفاظ بالعميل) والتحفظ المحاسبي ، وأن العلاقة بين حجم مكتب المراجعة والتحفظ المحاسبي محل شك ، وذلك لأن الدراسة توصلت إلى نتيجتين متعارضتين ، النتيجة الأولى هي وجود علاقة طردية بين حجم مكتب المراجعة والتحفظ المحاسبي ، والثانية عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مكتب المراجعة والتحفظ المحاسبي ويرجع ذلك إلى استخدام طريقتين مختلفتين في قياس التحفظ المحاسبي . واستهدفت دراسة (Jahanshad & Shafie, 2015) معرفة مدى تأثير جودة المراجعة الخارجية على مستوى التحفظ المحاسبي وتكاليف الوكالة، وقد قام الباحثان بإختبار أثر مجموعة من خصائص جودة المراجعة الخارجية على التحفظ المحاسبي، وتتمثل هذه الخصائص في حجم مكتب المراجعة، التخصص الصناعي للمراجع، فترة الإحتفاظ بالعميل، وبإستخدام عينة مكونة من ١٠٠شركة خلال فترة الدراسة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٠، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية أن هناك علاقة طردية بين جودة المراجعة الخارجية مقاسة بالخصائص السابقة والتحفظ المحاسبي، وأن جودة المراجعة الخارجية تؤثر سلباً على تكاليف الوكالة، كما أن المراجعة الخارجية يمكن أن تكون وسيلة لزيادة درجة التحفظ المحاسبي.

أيضاً استهدفت دراسة (Pashaki & Kheradyar, 2015) معرفة مدى تأثير جودة المراجعة الخارجية على التحفظ المحاسبي في التقاريرالمالية الصادرة عن الشركات المقيدة ببورصة طهران (Tehran Stock Exchange) (TSC)، وقد قام الباحثان بإختبار أثر مجموعة من خصائص جودة المراجعة الخارجية على التحفظ المحاسبي، وتتمثل هذه الخصائص في التخصص الصناعي للمراجع، الدرجة الوظيفية للمراجع ، وفترة الإحتفاظ بالعميل ، وبإستخدام بيانات ١٠٠شركة مقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣م (بواقع ٥٠٠ ملاحظة) ، والتي تم إختيارها وفقاً لمجموعة من المحددات وهي أن تكون الشركات مقيدة بالبورصة قبل عام ٢٠٠٩، وأن يتم تداول أسهمها في بداية عام ٢٠٠٩م ، وأن تنتهي السنة المالية لجميع الشركات في شهر مارس من كل عام، وإستبعاد كل من شركات الوساطة، شركات القابضة، البنوك، والمؤسسات المالية والتأمينية، وأن لا يتم وقف تداول أسهم هذه الشركات أكثر من ٦ شهور، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية أن هناك علاقة طردية بين كل من التخصص الصناعي للمراجع والدرجة الوظيفية للمراجع وفترة الإحتفاظ بالعميل وجودة المراجعة، وأنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص الصناعي للمراجع والتحفظ المحاسبي، وأن فترة الإحتفاظ بالعميل تعتبر مؤشر لإرتفاع جودة المراجعة الخارجية. واستهدفت دراسة (Samii, 2016) إختبار ما إذا كانت جودة المراجعة الخارجية مقاسة (بالتخصص القطاعي للشركات، حجم مكتب المراجعة، سمعة مكتب المراجعة، لجنة المراجعة، أتعاب المراجعة) تؤثر على جودة الأرباح المحاسبية، وقد تم إستخدام التحفظ المحاسبي كمؤشر على جودة الأرباح المحاسبية. وقد قام الباحث بقياس التحفظ المحاسبي من خلال نموذج (Basu, 1997) ، وبإستخدام بيانات عينة من ٢٠ شركة مقيدة في بورصة طوكيو في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٩، توصلت الدراسة إلى أن جودة المراجعة الخارجية (التي تتمثل في التخصص القطاعي للشركات، وأن تكون مكاتب المراجعة ضمن مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى ، وسمعة مكتب المراجعة ، ولجنة المراجعة ، وأتعاب المراجعة) تعمل على تحسين مستوى التحفظ المحاسبي وبالتالي تحسين الأرباح المحاسبية .

١/٢ التعليق على الدراسات السابقة ومبررات الدراسة الحالية :

إن معظم الدراسات التي تناولت موضوع العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية والتحفظ المحاسبي تم إختبارها عملياً في بيئات أجنبية، في حين لم تحظ البيئات العربية وتحديداً البيئة المصرية بنصيب كبير من دراسة هذا الموضوع حيث أن الدراسات المطبقة على البيئة المصرية محدودة للغاية، ففي حدود ما توصلت إليه الباحثة لا توجد إلا دراستين وهما دراسة (Reyad,2012)، ودراسة (Soliman,2014). وقد قامت دراسة (Reyad,2012) بإختبار أثر مجموعة من خصائص جودة المراجعة الخارجية المتمثلة في (الإتصال مع مكاتب المراجعة العالمية ،فترة الإحتفاظ بالعميل، التخصص الصناعي للمراجع، التأهيل المهنى للمراجعين العاملين بمكتب المراجعة) على التحفظ المحاسبي، في حين قامت دراسة (Soliman,2014) بإختبار أثر مجموعة من خصائص جودة المراجعة الخارجية المتمثلة في (حجم مكتب المراجعة، التخصص الصناعي للمراجع ،وفترة الإحتفاظ بالعميل) على التحفظ المحاسبي. ولم تقم هاتين الدراستين بإختبار أثر باقي خصائص جودة المراجعة الخارجية على التحفظ المحاسبي، لذا يرى الباحثون ضرورة تطبيق هذه الدراسة على نطاق أوسع بالنسبة لخصائص جودة المراجعة الخارجية في ظل البيئة المصرية. كما تفاوتت نتائج الدراسات السابقة في تحديد العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية والتحفظ المحاسبي حيث أكدت معظم هذه الدراسات على وجود علاقة طردية بين جودة المراجعة الخارجية والتحفظ المحاسبي، فكلما زادت جودة المراجعة الخارجية كلما مثل ذلك ضغط على الإدارة في إتجاه تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية،

وهذا ما يعتبره الباحثون مؤشراً جيداً لحماية حقوق اصحاب المصالح، في حين أكدت الدراسات الأخرى على وجود علاقة عكسية بين جودة المراجعة الخارجية والتحفظ المحاسبي، وهذا ما يعتبره الباحثون مؤشراً خطيراً يهدد أصحاب المصالح، حيث تتجه إدارة الشركات إلى تبنى أساليب المحاسبة الإندفاعية التي تحقق من خلال مصالحها الشخصية حتى لو على حساب مصالح الأطراف الأخرى وعلى رأسهم الملاك والمساهمين.

٣- الإطار النظري للبحث :

١/٣ التحفظ المحاسبي :

١/١/٣ مفهوم التحفظ المحاسبي :

أشار مجلس مبادئ المحاسبة (Accounting Principles Board) الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (American Institute of Certified Public Accountants) (AICPA) بالفقرة رقم ١٧١ من الإصدار الرابع (APB Statement No.4,Para.171, 1970) إلى أن مفهوم التحفظ المحاسبي قد نشأ نتيجة ظروف عدم التأكد المحيطة بالنشاط الإقتصادى للمنشأة حيث ورد بتلك الفقرة ما يلي : " ... غالباً يتم قياس الأصول والإلتزامات في ظل ظروف عدم التأكد، وتاريخياً يوجد لدى كل من المديرين والمستثمرين والمحاسبين ميل نحو تفضيل أن تكون أي أخطاء محتملة في القياس المحاسبي متجهة نحو التقدير بالنقص وليس بالزيادة لكل من صافي الدخل وصافي الأصول " (Ball and Shivakumar, 2005, p. 91) . وأشارت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية (Statement of Financial Accounting Concepts No. 2, 1980)، التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (Financial Accounting Standards Board)، والمتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الفقرة رقم ٩٥ بأن التحفظ المحاسبي هو" تصرف حذر تجاه ظروف عدم التأكد لضمان أن ظروف عدم التأكد والمخاطر الملازمة في بيئة الأعمال قد أخذت في الإعتبار على نحو ملائم " .

وقد إعتاد باحثي المحاسبة على إستخدام مفهوم " الحيطة والحذر (التحوط) " للتعبير عن المفهوم القديم للتحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية حيث يعرف (Baliss, 1924 in Watts, 2003-a , p. 207) التحفظ بشكل تقليدي بأنه "ضرورة توقع كل الخسائر والأعباء المحتملة وعدم توقع أي أرباح أو إيرادات إلا إذا تحققت فعلاً" وتعتبر دراسة (Basu) سنة ١٩٩٧ أول دراسة تقدم مفهوم معاصر للتحفظ المحاسبي وذلك من خلال دراسة العلاقة بين الأرباح المحاسبية وأسعار وعائدات الأسهم حيث عرف (Basu, 1997, p. 5) التحفظ المحاسبي بأنه " ميل المحاسب للحصول على درجة عالية من التحقق للإعتراف بالأخبار الجيدة (الأرباح) أكبر من تلك التي يطلبها للإعتراف بالأخبار السيئة (الخسائر) " .

٢/١/٣ دوافع الطلب على التحفظ المحاسبي :

يمكن تقسيم دوافع الطلب على التحفظ المحاسبي على النحو التالي :

١/٢/١/٣ التعاقدات Contracting

تعتبر التعاقدات المالية التي تدخل فيها المنشأة من أقدم الدوافع أو المبررات التي تساهم في تشكيل ممارسات إعداد التقرير المحاسبي في أي بيئة إقتصادية (أبو الخير ،٢٠٠٨ ، ص٩). والتعاقدات هى تلك العقود القانونية التي تربط بين الشركة وأصحاب المصالح مما ينتج عنها أصلاء (موكلون) ووكلاء وذلك من أجل تقليل مشاكل تكلفة الوكالة، ومن أهم هذه العقود هى عقود حوافز الإدارة (Management Incentive Contracts) ، وعقود المديونية (Debt Contracts) .

عقود حوافز الإدارة Management Compensetion Contracts

هى عقود تتم بين حاملي الأسهم والإدارة العليا يتم بمقتضاه منح الإدارة الحق في أداء عملها كوكيل عن الملاك (المساهمين) في مقابل حصولها على تعويضات، وتأخذ الإدارة هذه التعويضات في شكل أجور ومكافأت، وهذه الحوافز قد تكون في شكل نقدى (Cash Bonus) وتحسب على أساس قواعد محاسبية محددة (نسبة مئوية من صافي الربح)، أو في شكل عيني (Stock Options) وتحسب على أساس القيمة السوقية للوحدة الإقتصادية .

فعندما تُقدم الشركة على زيادة رأس مالها، فإن الإدارة سوف تحاول الاعتراف بأي زيادة في صافي الأصول لتحسين قيمة المنشأة والحصول على أفضل سعر لإصدار الأسهم الجديدة ، وقد يمتد الأمر لأبعد من ذلك بأن تحاول الإدارة التعجيل بأرباح مستقبلية وتأجيل أي خسائر إلى فترات لاحقة بهدف زيادة صافي الأصول ومن ثم زيادة سعر الإصدار ، أو تتبع سياسات متحفظة قبل إصدار الأسهم أو الطرح العام حتى يتسنى لها الاستفادة من التحفظ السابق في سنة الطرح (Ball and Shivakumar,2007) .

وتسعى الإدارة إلى تعظيم منافعها الخاصة (زيادة حوافزها) لسببين (Watts,2003-b) **السبب الأول :** ويطلق عليه (Watts) في سلسة دراساته مشكلة الأفق الزمنى المحدود Horizon (Limited) ، فارتباط الإدارة بالشركة لا يستمر لفترة طويلة وذلك بسب انتهاء مدة التعاقد أو بسبب ترك العمل ، وهذا يعنى أن سلطة اتخاذ القرار متاحة للإدارة في الأجل القصير، أما في الأجل المتوسط أو الطويل سوف تنتقل سلطة اتخاذ القرار من الإدارة الحالية إلى إدارة أخرى ومن ثم فإن مصلحة الإدارة الحالية هى زيادة صافي أصول الشركة الحالية على حساب زيادتها في المستقبل وذلك من خلال قبول المشروعات ذات صافي القيمة الحالية الأصغر والتي تؤدى إلى زيادة الربح في الأجل القصير . **والسبب الثانى** : مشكلة عدم تماثل العوائد التي تحصل عليها الإدارة، حيث أن ثروة أو دخل الإدارة سوف يتأثر بصورة غير متماثلة في حالة الأداء القوى عنه في حالة الأداء الضعيف ، بمعنى أن خطط الحوافز قد تتضمن قواعد معينة لحساب عائد الإدارة في حالة تحقيق مستويات معينة من الأداء وقواعد أخرى غير مماثلة عندما لا يتحقق المستوى المطلوب من الأداء ، وهذا يستدعي قيام الشركة بإتباع سياسات متحفظة في إعداد القوائم المالية ، حيث يعتبر التحفظ المحاسبي واحداً من آليات حماية المستثمرين من التصرفات الإنتهازية للإدارة ، كما أنه يقلل من حدة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين (Lafond and Watts, 2008) .

كما يعمل التحفظ المحاسبي على إيجاد التوازن بين مصالح الأصيل والوكيل ويقلل من مشاكل تكلفة الوكالة، حيث يقيد السلوك الانتهازي للإدارة بأسلوبين: الأول من خلال التأثير على المعلومات المحاسبية، والأسلوب الثاني من خلال توفير إشارات في التوقيت المناسب عن المشاريع التي يكون صافي التدفق النقدي الحالي لها سالب (الاورفة لي، ٢٠١٢، ص١١٥)

ويعتقد الكثير من الباحثين (Watts,2003a ;Basu,1997; Zhang,2000) نقلاً عن (أبو الخير،٢٠٠٨) أن التحفظ المحاسبي يعتبر أهم آليه من آليات التقرير المالي المضادة للنزعة الهجومية التي تتبعها الإدارة، كما أنه يؤدي في ذات الوقت إلى زيادة قيمة المنشأة ويوفر حماية للمستثمرين ضد التصرفات الانتهازية للإدارة. وترجع الزيادة في قيمة المنشأة عند اتباع سياسات محاسبية متحفظة إلى عدد من الأسباب أهمها اختزان القيمة، فتأجيل الاعتراف بالأرباح يعني أن هناك قيمة مستقبلية إضافية وأن النمو الحالي في أرباح الشركة يمكن أن يعوض عن أي نقص يطرأ على القيمة بسبب التحفظ. السبب الآخر لزيادة القيمة هو انخفاض قيمة الحوافز التي يحصل عليها المديرون، سواء في صورة نقدية أو في صورة أسهم، عند اتباع هذه السياسات سوف تكون أقل مما لو حسبت هذه الحوافز على

أساس أرقام محاسبية غير متحفظة. وبناءً عليه فإن الانخفاض في الحوافز والمنح المترتبة على القياس غير المتحفظ للربح من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع قيمة المنشأة.

عقود المديونية Debt Contracts

هي عقود يتم إبرامها بين المقرضين والإدارة العليا يمنح بمقتضاه المقرض الشركة (المقترض) مبلغاً من المال لمدة محددة من الزمن في مقابل حصول المقرض على فوائد بنسبة معينة على أن تسدد الشركة أصل القرض والفوائد في مواعيد معينة ووفق شروط محددة .

والإقتراض يتم بناءً على أرقام الأرباح وقيم الأصول وذلك لقياس قدرة الشركة على السداد سواء لأصل الدين أو أعباء خدمة الدين، ومن هنا يلعب التحفظ المحاسبي دوراً هاماً في حماية الدائنين من خلال تخفيض درجة المخاطر التي يتعرضون لها سواء من حيث مقدار الأرباح المقرر عنها أو سياسات توزيعها، وكذلك عدم المبالغة في تقييم الأصول، أيضاً إستبعاد بعض الأصول المدرجة في قائمة المركز المالى مثل الشهرة. ومن خلال هذا التقييم يتم التأثير في مؤشرات النسب المالية التي من خلالها يتم الحكم على درجة كفاءة الشركة وقدرتها على السداد وأيضاً تحديد قيمة المديونية التي يمكن منحها للشركة، وهذا يخلق نوع من الطلب على التحفظ المحاسبي (Zhang, 2008)

٢/٢/١/٣ تكاليف المسئولية القانونية Litigation Costs

تكاليف المسئولية القانونية هي تلك التكاليف التي تتحملها الشركة والمراجع الخارجي تجاه الغير (مستخدمي القوائم المالية) في حالة رفع دعاوى قضائية ضدهم.وتقع تكاليف المسئولية القانونية على الشركة سواء كانت الإدارة أو المساهمين (Chung and Wynn, 2008; Blunck, 2009) ، كما تقع على مراجع الحسابات Jenkins and Velury, 2008; (Rodriguez, 2009) . بينما اعتبرت دراسة (أبو الخير، ٢٠٠٨) أن المسئولية القانونية تقع على كل من الإدارة ومراجع الحسابات بينما لا تتعرض هيئات وضع المعايير والهيئات النظامية الأخرى لمسئولية قانونية مباشرة كما هو الحال بالنسبة للمراجع أو المحاسب .

وتعتبر هذه التكاليف دافع لتطبيق التحفظ المحاسبي وذلك على إعتبار أنها تكون أقل ما يمكن في حالة القوائم المالية المتحفظة عنه في حالة القوائم المالية المبالغ فيها. وذلك لأنه يحد من المبالغة في تقييم الأصول والدخل وبالتالى يخفض تكاليف التقاضى المادية والمعنوية (Ettredge et al, 2012) نقلاً عن (محمد،٢٠١٤، ص٦١).

٣/٢/١/٣ التنظيم المحاسبي :

يقصد بالتنظيم المحاسبي هنا الجهات المعنية بوضع معايير المحاسبة وتلك المعنية بمراقبة الإلتزام بهذه المعايير مثل هيئة سوق رأس المال ومسئولية هذه الجهات تساعد في ازدياد الطلب على التحفظ المحاسبي، وهذه المسئولية ليست قانونية ومباشرة كما هو الحال بالنسبة للمراجع والمنشأة (أبو الخير، ٢٠٠٨، ص١٣). كما ان هذه المسئولية تشكلها الضغوط السياسية والإجتماعية المفروضة على المنظمين والتي تظهر عند تعرض الشركات لأي فشل ولا تقدم الأرقام المحاسبية إنذار عن احتمالات وقوع هذا الفشل مما تجعلهم يتجهون إلى إستطلاع أثار تطبيق المعايير قبل إصدارها خاصة مع تزايد حالات إنهيار الشركات الكبرى والتي كانت السبب وراء توجيه إنتقادات كبيرة للجهات المعنية بوضع المعايير.

كما أن الجهات المعنية لديها دافع كبير لتطبيق سياسات محاسبية متحفظة ويرجع السبب في ذلك إلى الإنتقاد الذي يوجه لهذه الجهات يكون أكبر إذا بالغت الشركات في تقييم الأصول مقارنة بالإنتقاد الموجه لهم في حالة تخفيض قيم الأصول. فالتكاليف السياسية التي تتحملها هذه الجهات والخسائر الناتجة عن المبالغة في تقييم الأصول والدخل تكون أكبر من

الخسائر الناتجة عن تدنية قيمة الأصول والدخل، وأوضح مثال على ذلك هو إصدار هذه الجهات المعيار الدولى "الإضمحلال في قيم الأصول" والذي يطالب بالإعتراف الفوري بالخسائر غير المحققة في الأصول (Watts, 2003-a).

فبالنسبة لهيئات وضع المعايير المحاسبية، فإن دور تلك الهيئات في طلب التحفظ المحاسبي يقع على أساس قبلي عند وضع المعايير المحاسبية وبدائل القياس والتقرير المحاسبي، أما دور هيئات الرقابة والإشراف فيقع في مرحلة بعدية عند متابعة مدى التزام الشركات بالمعايير المحاسبية، وترجع أسباب هذه الضغوط إلى أن المبالغة في قيم الأصول والأرباح الحالية على حساب قيم الأصول والأرباح المستقبلية يترتب عليه نقل الثروة من المساهمين أو الملاك المحتملين إلى المساهمين أو الملاك الحاليين (أبوالخير ، ٢٠٠٨، ص١٣) .

٤/٢/١/٣ حوكمة الشركات Corporate Governance

عمد الكونجرس الأمريكى إلى إصدار قانون (Sarbanes-Oxley Act) عام ٢٠٠٢ بهدف إستعادة ثقة المستثمر، وإعادة هيكلة المسئولية المدنية عند إعداد ومراجعة القوائم المالية من خلال تطبيق آليات حوكمة الشركات (Krishnan and Visvanathan,2008).

وقد أشارت دراسة (Gotti, 2008) إلى أن التحفظ المحاسبي يمكن أن يستخدم كآلية من آليات حوكمة الشركات لتقليل مشكلة عدم تماثل المعلومات. وقد أفادت النظرية الإيجابية بأن الشركات التي لديها هيكل حوكمة قوي تستخدم الممارسات المحاسبية المتحفظة أكثر مقارنة من الشركات التي لديها هيكل حوكمة ضعيف. كما تؤدي حوكمة الشركات دوراً هاماً في التحقق من تطبيق وتنفيذ السياسات المحاسبية المتحفظة، لأن الحوكمة هي مجموعة من الآليات التي يتم وضعها من أجل رقابة ومتابعة تصرفات الإدارة بشأن كفاءة إستخدام الأصول، والتأكد من عدم التحيز تجاه تعظيم مصالح أحد الأطراف على حساب بقية الأطراف من أصحاب المصلحة في المنشأة ككل. وبالتالي فقد يؤدي تفعيل آليات الحوكمة إلى دعم وقتية المعلومات المحاسبية بتعجيل الإعتراف بالأنباء غير السارة ، وبالتالي توفير إرشادات تحذيرية مبكرة تفيد في إتخاذ الإجراءات التصحيحية وفحص وقوع تلك الأنباء، وبالتالي تجنب إحتمال تعرض المنشأة للمساءلة القضائية وتحمل تكاليف تابعة لذلك. وبالتالي فقد خلصت الدراسة إلى أن تفعيل آليات حوكمة الشركات يؤدي إلى إرتفاع مستوى التحفظ المحاسبي(Lara et al, 2009, pp. 191-193)

٥/٢/١/٣ الإعتبارات الضريبية Taxation

يعتبر رقم الربح المحاسبي الأساس الذي تحسب عنه الضريبة، وحيث أن سعر الضريبة يحدد في المجتمع بواسطة الهيئات التشريعية ويمثل إلزام لكافة المنشأت، فإن السبيل الوحيد لدى أي منشأة لتخفيض الضريبة المستحقة عليها هو التلاعب في رقم الربح المحاسبي، وبالتالي تؤثر هذه الإعتبارات الضريبية على الإختيار الإداري للسياسات المحاسبية، وذلك نظراً لتعدد السياسات المحاسبية ووجود حرية لدى الإدارة للإختيار من بينها(عوض، ٢٠١٠، ص١١٠). وهذا يستدعي قيام الشركة بإتباع سياسات متحفظة في إعداد القوائم المالية.

ويمكن أن تقبل السلطات الضريبية التحفظ المشروط المستند على أحداث معينة والذي يشير إلى حدوث خسائر غير محققة، أما التحفظ غير المشروط (لا يستند على أحداث معينة) فإن السلطات الضريبية لا تقبل به. لذا تميل الإدارة إلى إتباع سياسات متحفظة لتخفيض التكاليف الضريبية بشرط أن تكون هذه السياسات مقبولة من جانب السلطات الضريبية (Qiang, 2007).

٦/٢/١/٣ الإعتبارات السياسية (التكاليف السياسية) Political

يقصد بالتكاليف السياسية تلك التكاليف التي تتحملها المنشأة سواء بطريقة مباشرة أوغير مباشرة نتيجة صدور قرارات سيادية، أو ما تقوم به الدولة من إجراءات تنظيمية أو ما تسنه من تشريعات من شأنها أن تؤثر على قيمة المنشاة، أو تحويل الثروة من المنشأة إلى الدولة أو بين الاطراف ذوى المصالح في المنشأة أو تزيد من سيطرة الدولة على الموارد المتاحة للمجتمع.(صالح، ٢٠٠٣، ص٥٠٢). وتواجه الشركات ذات الأرباح غير العادية قرارات تنظيمية تتعلق بمواجهة القوى الإحتكارية الأمر الذي يتطلب إعتماد بعض القرارات التنظيمية على المعلومات المحاسبية. وبالتالي يتولد لدى الإدارة الدافع لتجنب تكاليف الخضوع للقرارات التنظيمية (التكاليف السياسية) من خلال إختيار سياسات محاسبية متحفظة (Qiang, 2003, p10).

وتستخدم الشركات التحفظ المحاسبي بغرض تخفيض التكاليف السياسية (political costs) التي يمكن أن تتعرض لها نتيجة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، فمستوى التكاليف السياسية التي تتحملها الشركة يمكن أن يزيد بناءً على الأرقام المحاسبية. فالأرباح على سبيل المثال إذا كانت كبيرة يمكن أن ترسل رسائل إلى رجال السياسة والجهات الرقابية عن الشركة نحو مزيد من الاهتمام والتركيز على هذه الشركات، ويظهر هذا الدافع بشكل كبير في الشركات كبيرة الحجم والشركات ذات الأرباح غير العادية والشركات ذات الطبيعة الإحتكارية ، حيث تحتمل أن تتبع مثل هذه الشركات سياسات محاسبية أكثر تحفظاً بهدف تخفيض تعرضها لتكاليف سياسية (Bushman and Piotroski, 2006) .

٢/٣ جودة المراجعة الخارجية

١/٢/٣ مفهوم جودة المراجعة الخارجية

تعد دراسة (De Angelo, 1981) من أوائل الدراسات التي قدمت تعريفاً لجودة المراجعة حيث عرف (De Angelo, 1981, p. 186) جودة المراجعة بأنها "مدى إحتمال قيام المراجع بإكتشاف خرق (Breach) في النظام المحاسبي للعميل والتقرير عن هذا الخرق". ويتضح لدى الباحثون وفقاً لهذا التعريف أن جودة المراجعة تتمثل في زيادة إحتمال إكتشاف المراجع للأخطاء والتحريفات الجوهرية وزيادة درجة استقلال المراجع. كما يعرف (Lee et al, 1999, p. 207) جودة المراجعة بأنها " إحتمالية عدم إصدار المراجع تقرير نظيف للقوائم المالية التي تحتوي على أخطاء جوهرية ". وأوضح (Watkins et al., 2004, p.153) أن جودة المراجعة "هي دقة المعلومات التي يتم التقرير عنها بواسطة المراجعين ".

ويعرف (Konrath, 1989, p.25) جودة المراجعة على أنها " تطبيق المعايير المهنية وما تتضمنه من قواعد وآداب السلوك المهني المحددة بواسطة المعهد الأمريكي للمحاسبين". ويعرف (Copley and Doucet, 1993, p.89) جودة المراجعة على أنها " مدى إلتزام مراقب الحسابات بالمعايير المهنية المتعلقة بالعمل الميداني ومعايير إعداد التقرير". كما يعرف (Krishnan and Schauer, 2000, p.14) جودة المراجعة على أنها "مدى الإلتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها والخاصة بالتقرير".

وأوضح (Arens and Lobbecke, 1991, p.26) أن جودة المراجعة تتمثل في "أداء مراقب الحسابات لعمله بكفاءة وفعالية، وإتباع الأساليب السليمة اثناء تأدية مهمة المراجعة". ويعرف (Wilox and Discenza,1994 نقلاً عن سامى، ٢٠١١، ص١٠) جودة المراجعة بأنها الأداء الجيد الذي يجب أن يتبع في كل عملية مراجعة للتأكد من كفاءة وفعالية الإجراءات المتبعة والأساليب المطبقة للوفاء بمتطلبات العميل والمجتمع. كما يعرف (Kadous, 2000, p.328)جودة المراجعة على أنها " مستوي التأكيد الذي توفره عملية المراجعة في ظل الإجراءات التي تم أدائها والتقديرات التي تم القيام بها".

٢/٢/٣ دوافع الطلب على جودة المراجعة الخارجية

ينشأ الطلب على جودة المراجعة الخارجية من عدم تماثل المعلومات بين الملاك ومعدي القوائم المالية. ويعني عدم تماثل المعلومات أن المدير بوجه عام يتوافر لديه الكثير من المعلومات عن المركز المالي الحقيقي ونتائج التشغيل الحقيقية في الشركة بقدر أكبر مما يتوافر لدى الملاك الغائبين (Pike, 2003, p.4). كما أن عدم تماثل المعلومات بين الأصيل والوكيل ينشأ لإختلاف الخلفية العلمية والمهنية لكل منهما حيث يكون الوكيل شخصاً مهنياً متخصصاً يملك المعلومات التي تمكنه من القيام بعمله ومحاولة تحقيق أهدافه أيضاً. أما الأصيل فلا تتوافر لديه نوعية وخبرة وعلم معلومات الوكيل (الصادق، ١٩٨٤). ويعد الطلب على جودة عملية المراجعة وسيلة فعالة لتقليل حالة عدم تماثل المعلومات بين أطراف علاقة الوكالة، وتخفيف حدة التعارض في المصالح بين الإدارة والمساهمين (Evans, 1980, p.108).

ومن ناحية أخرى ذكر (Defond,1992,p.16) أن هناك مستويات مختلفة من جودة المراجعة تطلب من قبل العملاء، وأن هذا التفاوت ينتج من خلال التعارض في المصالح بين أطراف علاقة الوكالة، لذلك فإن الصراعات التي تحدث بين أطراف الوكالة تحدد درجة جودة المراجعة المطلوبة لتوفير الثقة في الإدارة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين ، أي أنه كلما ارتفعت (انخفضت) درجة صراعات الوكالة كلما زاد (انخفض) الطلب على جودة المراجعة. وقد أكد ذلك (Barefield et al,1993,p.76) عندما تزداد تكاليف الوكالة فإن الحاجة تكون أكبر للطلب على مستوى مرتفع من جودة المراجعة.

وفي ضوء ما سبق يمكن توضيح رؤية عامة على علاقة الأصيل – الوكيل، التي تؤدي إلى الطلب على المراجعة بالشكل التالى :

شكل رقم (١)

علاقة الأصيل – الوكيل التي تؤدي إلى الطلب على المراجعة

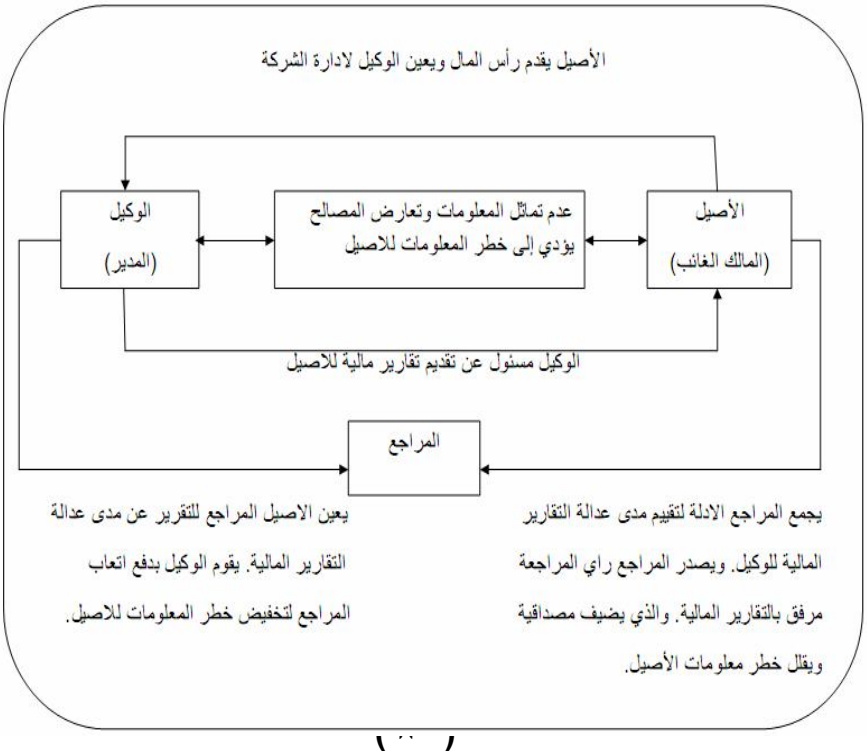

Source: (Messier et al., 2008, p.5) .

كما أن هناك دوافع أخرى للطلب على جودة المراجعة تتمثل في (Knechel et al, 2007, p.7) :

- إتجاه المديرين إلى التصرف بشكل غير ملائم إذا لم يتم مراقبتهم بشكل محايد .
- عدم وجود الخبرة الكافية لأصحاب المصالح المتعارضة (الموظفين ، الملاك ، المستثمرين ، السياسين وآخرون) لتقييم جودة القوائم المالية .
- حاجة المستثمرين والدائنين إلى تأكيد ضد عدم وجود الأخطاء والغش الذي يتسم بالأهمية النسبية. حيث يقدم المراجعون مستوى معقولاً من التأكيد بأن المعلومات المقدمة إلى أصحاب المصالح المتعارضة يمكن الإعتماد عليها، علاوة على ذلك فإنه في ظل الظروف النادرة عندما لا يتم إكتشاف الغش فإن المستثمرين والدائنين يقومون بإتخاذ تصرفات قانونية ضد المراجعين لإعتقادهم بأن مستوى التأكيد المقدم يشكل ضمانة حقيقية حول جودة المعلومات .
- يهدف معدي القوائم المالية إلى إعداد القوائم المالية الأكثر عدالة التي تقدم معلومات أكثر للمستخدمين، وبناءً على ذلك يرغبون في وجود خدمات مراجعة مرتفعة الجودة لزيادة إحتمالية أن تكون القوائم المالية أكثر عدالة وتعكس الوضع المالي ونتائج أعمال الشركة التي يتم مراجعتها .

٣/٣ تأثير حجم مكتب المراجعة والتخصص الصناعى على التحفظ المحاسبى وصياغة الفروض

في ضوء ما سبق سوف يتناول الباحثون في هذا الجزء خاصيتين من خصائص جودة المراجعة الخارجية وهما حجم مكتب المراجعة والتخصص الصناعي وتأثيرهما على التحفظ المحاسبي.

١/٣/٣ حجم مكتب المراجعة :

أشارت العديد من الدراسات المحاسبية الأكاديمية إلى وجود علاقة طردية قوية بين حجم مكتب المراجعة وجودة عملية المراجعة (DeAngelo, 1981؛ Palmrose, 1988؛ Knapp, 1991؛ Defond, 1992)، كما أشارت دراسة (حسنين وقطب،٢٠٠٣،ص٣٧٢) إلى أن حجم مكتب المراجعة يعتبر أحد خصائص جانب العرض لخدمة المراجعة ذات التأثير على جودة المراجعة.

وتوصلت دراسة (De Angelo, 1981, pp 183-199)إلى زيادة إحتمال إكتشاف الأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية عند قيام إحدى مكاتب المراجعة الكبرى بعملية المراجعة مقارناً بقيام مكاتب مراجعة أخرى أقل حجما وذلك لأن مكاتب المراجعة الكبرى تمتلك إمكانيات تقنية كبيرة ولها القدرة على إجتذاب الكفاءات المدربة ذات الخبرة بدرجة أكبر من مكاتب المراجعة الأقل حجماً، الأمر الذي ينعكس على جودة عملية المراجعة المنجزة بواسطة مكاتب المراجعة الكبرى.

وذكر (Benston,1985) أن مكاتب المراجعة الكبيرة لديها مزايا تنافسية لتقديم خدمات المراجعة للعملاء ويرجع ذلك إلى ما تتمتع به من إقتصاديات الحجم الكبير في إنتاج خدمات المراجعة والذي يسمح لهذه المكاتب بإستخدام كافة النفقات اللازمة في التدريب والتطوير والمحافظة على الخبرة، هذا بالإضافة إلى توافر العمالة الفنية والتخصص وتقسيم العمل بما يسمح لهذه المكاتب بأداء خدمة افضل.

وقد أيدت دراسة (Chaney et al.,1995 , p.21) ذلك حيث توصلت إلى أن العميل يتجه إلى مكاتب المراجعة الكبيرة ليحصل على مزايا التخصص والإرتباط بإسم مكتب المراجعة ، لأن هذه المكاتب ترتبط بارتفاع جودة خدمات المراجعة، كما أن مكاتب المراجعة الكبيرة لديها فرصة لجعل العملاء المحتملين مدركين أي مزايا يتم تقديمها بواسطة هذه المكاتب، حيث ترتبط هذه المزايا بالتخصص، الخبرة، والتكنولوجيا العالية في أداء عملية المراجعة .

ويرى (Fan and Wong, 2005) إن المستثمرين يعتقدون أن مكاتب المراجعة الكبرى (Big 4) تتمتع بدرجة عالية من الجودة نظراً لما يتوافر لها من خبرة ومزايا تكنولوجية ووجود تدريب متخصص. كما يرى (Jang and Lin, 1993, p.263) أن مكاتب المراجعة الكبيرة ذات سمعة عالية لقلة أخطائها بالمقارنة بالمكاتب الصغيرة، ولأنها تقدم خدمات مراجعة ذات جودة عالية، كما أشارا إلى أن هناك العديد من الدراسات التجريبية التي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين جودة المراجعة وحجم مكتب المراجعة .

وأشارت دراسة (Sundgren and Svanstrom, 2013) التي أجريت في السويد على أكبر ستة مكاتب مراجعة، والتي ميزت بين الجودة في المكاتب الكبيرة والصغيرة الحجم وتوصلت إلى أن هناك علاقة إيجابية بين كل من حجم المكتب وجودة المراجعة ، حيث أن مكاتب المراجعة الكبيرة التي تم بحثها تحقق جودة مراجعة عالية بينما المكاتب الصغيرة تحقق جودة من الصعب أن تلبي متطلبات الجودة الحقيقية .

وعلى الرغم من وجود دراسات كثيرة تؤيد وجود علاقة طردية بين كبر حجم مكتب المراجعة وجودة المراجعة إلا أن هناك من يرى أن جودة المراجعة لا ترتبط بالمكاتب الكبيرة فقط وإنما ترتبط أيضاً بالمكاتب الصغيرة، على إفتراض أنه من غير المنطقي أن تكون مكاتب المراجعة الصغيرة عديمة الجدوى، كما أن قلة عدد عملاء المكاتب الصغيرة قد يكون راجعاً إلى تمسك تلك المكاتب بمعيار الاستقلال، وحرصها وعنايتها عند قبول عملاء جدد (صبيحي، ١٩٩٧ نقلا عن الاهدل، ٢٠٠٨، ص١٠).

وقد توصلت لجنة (Derieux) إلى أن مكاتب المراجعة الصغيرة قد تستبدل ببساطة على أساس أنها أقل شهرة بالرغم من أنها قد تقدم خدمات مراجعة ذات جودة عالية، وأوصت تلك اللجنة بنشر كتيب يوضح ضرورة إختيار مكاتب المراجعة على أساس القدرة على تقديم الخدمة وليس على أساس الحجم(AICPA,1980,p.18 As cited by: De (Angelo,1981,p.184 .

وقد تبين من الدراسات السابقة أن هناك أكثر من مؤشر يمكن إستخدامه للتعبير عن حجم مكتب المراجعة ، حيث يمكن الإعتماد على عدد القضايا المرفوعة ضد مكتب المراجعة ، عدد عملاء المكتب ، عدد العاملين بالمكتب ، وتوافر خبراء وفنيون متخصصون في مجالات معينة من غير المحاسبين والمراجعين .

ويرى الباحثون أن توافر الإمكانيات المادية والفنية لدى مكاتب المراجعة الكبرى لا يحقق الجودة إذا لم يتوافر متابعة للعاملين بالمكتب من حيث الإشراف والتدريب ومدى الإلتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها والإجراءات التي يضعها مكتب المراجعة للرقابة على الجودة .

ولأهمية تلك الخاصية فإن الباحثون يتوقعون أن يكون حجم مكتب المراجعة من الخصائص التي يمكن أن يكون لها تأثير واضح على السياسات المحاسبية المتحفظة التي تطبقها الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، وبالتالي يمكن صياغة الفرض الفرعي الأول كما يلي :

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مكتب المراجعة على التحفظ المحاسبي "

٢/٣/٣ التخصص الصناعى :

إن تخصص مكاتب المراجعة في مراجعة نشاط أو صناعة معينة يعد من العوامل المؤثرة على جودة عملية المراجعة فالتخصص يحقق مزايا عديدة لمكتب المراجعة منها المحافظة على الحصة السوقية للمكتب في السوق التنافسية، بل والعمل على زيادتها بالإضافة إلى خفض تكاليف عملية المراجعة وأدائها بجودة عالية وفي الوقت المثالي مما ينعكس بصورة إيجابية على أرباح المكتب وبالتالي جودة عملية المراجعة (عبدالمقصود ، ٢٠١٣، نقلا عن : محيي ، ٢٠١٦، ص١٨) .

كما أوضحت العديد من الدراسات أن خبرة مكتب المراجعة بالصناعة التي تنتمي إليها المنشأة محل المراجعة تزيد من إحتمال خلو القوائم المالية التي تمت مراجعتها من الأخطاء الجوهرية مما يعني زيادة جودة عملية المراجعة . وقد إعتبر (Defond) خبرة مكتب المراجعة بالصناعة التي تنتمي إليها المنشأة محل المراجعة بديلاً لجودة المراجعة، وتتمثل الخبرة من وجهة نظره في المشاركة في سوق صناعة العميل بنسبة ١٠% فأكثر (Defond, 1992) .

ومن ناحية أخرى ، فإن تخصص مكتب المراجعة في صناعة معينة وإن كان يؤدي إلى تخفيض تكاليف المراجعة ويرفع كفاءتها إلا أنه في نفس الوقت يؤدي إلى زيادة خطر المراجعة الناتج عن عدم التنوع في عملاء منشأة المراجعة (Simunic and Stein,1990) . كما توصلت بعض الدراسات إلى أن جودة المراجعة مرتبطة إيجابياً مع خبرة مكتب المراجعة بالصناعة التي تنتمي إليها المنشأة محل المراجعة (Carcello et al.,1992) .

مما يتضح لدى الباحثون أن التخصص الصناعي قد ينجح في زيادة قدرة مكتب المراجعة على اكتشاف حالات الغش بالقوائم المالية لتوافر المهارات والخبرة الكافية بأنشطة العملاء ، وزيادة قدرته على الحد من ممارسات إدارة الأرباح ، وتقديره الجيد لمخاطر المراجعة ، مما يؤدي إلى جودة إعداد التقارير المالية ومن ثم جودة عملية المراجعة .

ولأهمية تلك الخاصية فإن الباحثون يتوقعون أن يكون التخصص الصناعي للمراجع من الخصائص التي يمكن أن يكون لها تأثير واضح على السياسات المحاسبية المتحفظة التي تطبقها الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية ، وبالتالي يمكن صياغة الفرض الفرعي الثاني كما يلي :

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخصص الصناعي على التحفظ المحاسبى "

٤- الدراسة التطبيقية :

يستعرض الباحثون في هذا الجزء الدراسة التطبيقية، وذلك للوقوف على مدى تأثير حجم مكتب المراجعة والتخصص الصناعي على التحفظ المحاسبي، ولتحقيق ذلك الهدف سوف يتم تناول النقاط الآتية :

١/٤ الهدف من الدراسة التطبيقية :

تستهدف الدراسة التطبيقية في المقام الأول اختبار فروض الدراسة، وذلك من خلال استقراء الواقع الحالي للبيئة المصرية لتحديد مدى وجود أثر لحجم مكتب المراجعة والتخصص الصناعي على التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المصرية.

٢/٤ مجتمع وعينة البحث :

١/٢/٤ مجتمع البحث

يشمل مجتمع الدراسة على كل من الشركات المساهمة المصرية المقيدة في سوق الأوراق المالية ولها قوائم مالية منشورة عن الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦، لقياس التحفظ

المحاسبي بالقوائم المالية لهذه الشركات وكذلك مكاتب المراجعة التي تقوم بمراجعة هذه الشركات لقياس جودة المراجعة الخارجية. لذلك استخدمت الباحثة عينة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية ومكاتب المراجعة التي تقوم بمراجعة هذه الشركات وفقا للشروط التالية :

أ) استبعاد قطاع البنوك وقطاع شركات التأمين من مجتمع الدراسة نظراً لاختلاف نشاطها وقوائمها المالية عن الشركات الأخرى .

ب) استبعاد الشركات التي يتم مراجعتها من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات .

ج) أن تتوافر القوائم والتقارير المالية عن الشركة بانتظام، وأن تتوافر فيها بيانات كافية لقياس متغيرات الدراسة .

واعتمدت الباحثة على العديد من المصادر لجمع البيانات اللازمة عن مجتمع الدراسة لإجراء الدراسة التطبيقية. المصدر الأول هو القوائم المالية وتم الحصول عليها من الصحف اليومية القومية ، موقع البورصة المصرية www.egyptonstock.com، وموقع معلومات مباشر مصر https://www.mubasher.info/countries/EG، أما المصدر الثاني فهو تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات .

٢/٢/٤ عينة البحث :

بناءً على التقسيم السابق لمجتمع الدراسة فقد اختار الباحثون ٥٨ شركة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية لقياس التحفظ المحاسبي ، ويوضح الجدول (١) تبويب للشركات عينة الدراسة من حيث القطاع .

جدول (١)

عينة الدراسة من الشركات المقيدة من حيث النشاط

القطاع	عدد الشركات	%
الموارد الأساسية	٤	٧%
الكيماويات	٣	٥%
التشييد والبناء	٩	١٥%
أغذية ومشروبات	٦	١٠%
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٥	٩%
منتجات منزلية وشخصية	٤	٧%
عقارات	٨	١٤%
التكنولوجيا والاتصالات	٣	٥%
رعاية صحية وأدوية	٥	٩%
السياحة والترفيه	٦	١٠%
موزعون وتجارة تجزئة	٢	٣%
اعلام	١	٢%
غاز وبترول	١	٢%
مرافق	١	٢%
الإجمالي	**٥٨**	**١٠٠%**

٣/٤ متغيرات الدراسة وكيفية قياسها :

جدول (٢)

طرق قياس كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

المتغيرات Variable	الرمز Label	طريقة القياس Measurement
المتغير التابع : التحفظ المحاسبي	**ACCON**	نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية BTM القيمة السوقية لصافي الأصول (لحقوق الملكية) = عدد الأسهم المصدرة × سعر السهم في نهاية العام القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة = قيمة حقوق الملكية للشركة
المتغيرات المستقلة : خصائص جودة المراجعة		
حجم مكتب المراجعة	ASIZ	متغير وهمي : يأخذ الرقم (١) إذا كان مكتب المراجعة للشركة من ضمن مكاتب الأربعة الكبرى في مصر، والرقم (صفر) بخلاف ذلك
التخصص الصناعي	ASP	متغير وهمي : يأخذ الرقم (١) إذا كان مكتب المراجعة متخصص في صناعة العميل، والرقم (صفر) بخلاف ذلك
المتغيرات الرقابية		
حجم الشركة	CSIZ	اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول
الرفع المالي	LEV	إجمالي الديون ÷ إجمالي الأصول

٤/٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة :

قام الباحثون بإجراء التحليل الإحصائي للبيانات التي تم تجميعها باستخدام برنامج SPSS . ويعتمد الأسلوب الإحصائي المستخدم على طبيعة البيانات المستخدمة في الدراسة ووفقا لذلك تم استخدام النماذج التالية :

أ نموذج الارتباط : لدراسة قوة واتجاه العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية والتحفظ المحاسبي .

ب اسلوب الانحدار الخطي المتعدد: والذي استخدمه الباحثون بهدف معرفة المتغيرات المستقلة الأكثر تاثيراً على العلاقة المفترضة بين جودة المراجعة الخارجية والتحفظ المحاسبي، وبالتالي قبول أو رفض الفروض الفرعية. والشكل العام لهذا النموذج تذكره الباحثة فيما يلي :

$$Y=\beta_0 +\beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \varepsilon$$

حيث أن :

Y	:	تعبر عن المتغير التابع، وهو التحفظ المحاسبي.
β_0	:	تعبر عن الجزء الثابت في معادلة الإنحدار.
B1&β_2	:	تعبر عن معاملات المتغيرات المستقلة.
B3&β_4		تعبر عن معاملات المتغيرات الرقابية
X_1	:	تعبر عن حجم مكتب المراجعة
X_2	:	تعبر عن التخصص الصناعي
X_3	:	تعبر عن حجم الشركة
X_4	:	تعبر عن الرفع المالي
ε	:	تمثل الخطأ العشوائي وهو عبارة عن متغيرات أخرى تؤثر في المتغير التابع لم تدرج ضمن النموذج .

٥/٤ تحليل نتائج الدراسة ونتائج اختبارالفروض :

١/٥/٤التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة :

قام الباحثون بإجراء التشغيل الإلكتروني لبيانات الدراسة التطبيقية بإستخدام برنامج SPSS ، ويعرض جدول (٣) التالي الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة والذي يتضح من خلاله ما يلي :

Descriptive Statistics

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
.50237	.9604	2.37	.15	58	التحفظ المحاسبي
.49401	.4784	1.00	.00	58	حجم مكتب المراجعة
.37111	.7112	1.00	.00	58	التخصص الصناعي
.69132	8.8085	10.53	7.54	58	حجم الشركة
.18140	.4092	.80	.02	58	الرفع المالي
				58	Valid N (listwise)

ومن الجدول السابق يمكن استخلاص النتائج التالية :

- متوسط قيمة المتغير التابع (التحفظ المحاسبي) هي ٠.٩٦٠٤بإنحراف معياري قدره ٠.٥٠٢٣ ، وهذا يعني أن متوسط مستوى التحفظ المحاسبي الذي حققته شركات العينة هي٩٦% تقريباً .
- متوسط قيمة المتغير المستقل الأول (حجم مكتب المراجعة) هو ٠.٤٧٨٤ بإنحراف معياري قدرة ٠.٤٩٤٠ وهذا يعني أن ٤٧% تقريباً من مكاتب المراجعة التي تقوم بمراجعة شركات العينة تندرج ضمن مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى، بينما ٥٣% من مكاتب المراجعة التي تقوم بمراجعة شركات العينة لا تندرج ضمن مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى .
- متوسط قيمة المتغير المستقل الثاني (التخصص الصناعي) هو ٠.٧١١٢ بانحراف معياري قدرة ٠.٣٧١١ وهذا يعني أن٧١% تقريباً من مكاتب المراجعة

متخصصين في صناعة العميل ، بينما ٢٩% من مكاتب المراجعة غير متخصصين في صناعة العميل .

- كما يتضح من الجدول أيضاً قيم متوسطات المتغيرات الرقابية ، حيث بلغ متوسط متغير حجم الشركة ٨.٨٠٨٤ مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، بينما بلغ متوسط متغير درجة الرفع المالي ٠.٤٠٩٢

٢/٥/٤ إختبارات التحقق من صلاحية البيانات للخضوع لتحليل الإنحدار المتعدد :

يتطلب إستخدام نموذج الإنحدار الخطي في التحليل التأكد من أهم شروط نموذج الإنحدار وهو والتي بدون توافرها قد تتأثر صحة نتائج التحليل، ومن أهم هذه الشروط هو تبعية المتغيرات المتصلة للتوزيع الطبيعي وألا يكون هناك إرتباط ذاتي بين المتغيرات وبعضها البعض بما يؤثر في نتائج نموذج الإنحدار. وتتمثل المتغيرات المتصلة في (التحفظ المحاسبي، الخبرة المهنية، حجم الشركة، الرفع المالي) أما باقي المتغيرات فهي متغيرات متقطعة أو منفصلة.

وقد قامت الباحثة بإجراء إختبار**One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test** للتحقق من افتراض التوزيع الطبيعي لبيانات المتغير التابع ويوضح الجدول (٤) ملخصاً لإجراء اختبار Kolmogorov-Smirnov لبيانات المتغير التابع المتصلة .

جدول (٤)

إختبارKolmogorov-Smirnov

Y	
58	N
.964	Kolmogorov-Smirnov Z
.311	Asymp. Sig. (2-tailed)

يتضح من جدول (١-٤) السابق أن بيانات المتغير التابع تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن مستوى المعنوية أكبر من٠.٠٥ حيث بلغت قيمتها Sig.311.

٣/٥/٤ إختبار الإرتباط الذاتي (Autocorrelation) :

للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي تم إجراء إختبار معامل إرتباط بيرسون لدراسة درجة الإرتباط الذاتى بين المتغيرات المستقلة، والذي يتضح من خلالة عدم وجود إرتباط قوي بين المتغيرات المستقلة وبعضها وبالتالى عدم تأثيرها على صحة نتائج تحليل الإنحدار .

كما يمكن للباحثة عرض معاملات الإرتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من خلال جدول (٥) التالي :

جدول (٥)

الإرتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

Correlations

		التحفظ المحاسبي	حجم مكتب المراجعة	التخصص الصناعي	حجم الشركة	الرفع المالي
التحفظ المحاسبي	Pearson Correlation	1	-.046-	.538**	-.028-	.150
	Sig. (2-tailed)		.734	.000	.832	.261
	N	58	58	58	58	58
حجم مكتب المراجعة	Pearson Correlation	-.046-	1	.360**	.520**	.388**
	Sig. (2-tailed)	.734		.005	.000	.003
	N	58	58	58	58	58
التخصص الصناعي	Pearson Correlation	.538**	.360**	1	.149	.041
	Sig. (2-tailed)	.000	.005		.264	.758
	N	58	58	58	58	58
حجم الشركة	Pearson Correlation	-.028-	.520**	.149	1	.203
	Sig. (2-tailed)	.832	.000	.264		.126
	N	58	58	58	58	58
الرفع المالي	Pearson Correlation	.150	.388**	.041	.203	1
	Sig. (2-tailed)	.261	.003	.758	.126	
	N	58	58	58	58	58

يتضح من جدول (١-٥) السابق ما يلي:

- توجد علاقة سالبة ولكنها غير دالة إحصائياً بين التحفظ المحاسبي وكلاً من متغيرات حجم مكتب المراجعة وحجم الشركة، حيث بلغت درجة معنوية الإرتباط ٠.٧٣٩، ٠.٨٣٢ على التوالي
- توجد علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي والتخصص الصناعي ، حيث بلغت درجة معنوية الإرتباط ٠.٠٠٠

- توجد علاقة موجبة ولكنها غير دالة إحصائياً بين التحفظ المحاسبي والرفع المالي ، حيث بلغت درجة معنوية الإرتباط ٠.٢٦١.

٤/٥/٤ تحليل نتائج نموذج الإنحدار المتعدد :

من أجل تحديد مدى معنوية النموذج ككل ومن ثم إمكانية تحديد مدى وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة ككل والمتغير التابع، إستخدم الباحثون أسلوب الإنحدار المتعدد بطريقة Enter ويوضح جدول (٦) التالي بعض المقاييس التي تم حسابها للنموذج المقدر وهي:

جدول (٦)

ملخص النموذج بطريقة Enter

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
.39721	.375	.419	.647	1

يتضح من الجدول السابق أن قيمة R تساوي ٠.٦٤٧، وقيمة R Square تساوي ٠.٤١٩ ، وكما هو معلوم إحصائياً أن قيمة R تقيس مدى قوة علاقة الإرتباط بين المتغير التابع (التحفظ المحاسبي) والمتغيرات المستقلة (حجم مكتب المراجعة، التخصص الصناعي) والمتغيرات الرقابية (حجم الشركة، الرفع المالي) التي يتضمنها النموذج، بينما R Square والتي تقيس نسبة التغير في المتغير التابع نتيجة التغير في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج. وبناءً على النتائج السابقة يمكن استخلاص النتائج التالية :

- قيمة معامل الإرتباط يساوي ٠.٤١٩ ، وتعني مدى مساهمة المتغيرات المستقلة في التغيرات التي تحدث للمتغير التابع وهي ٤١.٩% والباقي ٥٨.١% راجعة لأخطاء عشوائية أي هناك متغيرات أخرى لم تندرج ضمن النموذج ولها تأثير على المتغير التابع وهو التحفظ المحاسبي .
- قيمة معامل التحديد تساوي ٠.٦٤٧، وهذا يعني أن ٦٤.٧% من التغير في المتغير التابع يرجع إلى المتغيرات المستقلة كوحدة واحدة، ويشير الباحثون هنا إلى أن زيادة هذه النسبة تدل على أن النموذج المقترح ملائم وأن باقي التغيرات (٣٥.٣%) ترجع إلى متغيرات أخرى خارج النموذج .
- قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R Square تساوي ٣٧٥، وهي تستخدم لنفس الغرض السابق ولكنها أكثر دقة ، كما أنها لا تنخفض كثيراً عن نسبة R Square .
- قيمة خطأ التقدير Std. Error of the Estimate تساوي ٠.٣٩٧٢١ وهي تشير إلى خطأ التقدير ، حيث كلما انخفضت قيمة R Square كلما زادت قيمة خطأ التقدير .

كما يوضح الجدول (٧) التالي نتائج تحليل التباين **ANOVA** لاختبار معنوية الانحدار والذي يوضح مدى معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	1	6.023	4	1.506	9.544	.000[a]
Residual		8.362	53	.158		
Total		14.385	57			

وكما يتضح من الجدول فإن قيمة المعنوية (Sig) تساوي ٠.٠٠٠ وهذه القيمة تعني معنوية نموذج الانحدار ووجود علاقة إيجابية ذات تأثير معنوي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع . وبالتالي فإن هذه النتيجة تشير إلى رفض الفرض الرئيسي للدراسة والذي ينص على أنة لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة المراجعة الخارجية على مستوى التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية .

ونتيجة لمعنوية نموذج الانحدار ورفض الفرض الرئيسي فإن هذا يدل على أن هناك على الأقل متغير واحد فقط من المتغيرات المستقلة له علاقة معنوية بالمتغير التابع، ولتحديد السبب في المعنوية وبالتالي اختبار الفروض الفرعية، فإن ذلك يتم من خلال جدول (٨) التالى :

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
(Constant)	1	.024	.777		.031	.976
حجم مكتب المراجعة		-.415-	.141	-.408-	-2.930-	.005
التخصص الصناعي		.906	.153	.669	5.913	.000
حجم الشركة		.020	.089	.028	.228	.820
الرفع المالي		.761	.317	.275	2.403	.020

يتضح من جدول (٨) السابق ما يلي :

- معادلة خط الإنحدار المقدرة هي :

Y = .024 - 0.415 X1 + 0.906 X2 + 0.020 X3 + 0.761 X4

- مستوى المعنوية للمتغيرات المستقلة والرقابية الرابعة التي تضمنها النموذج هي على التوالي : ٠.٠٠٥ & ٠.٠٠٠ & ٠.٨٢٠ & ٠.٠٢٠

- وهذا يعني وجود أثر معنوي للمتغيرات المستقلة والمتغيرات الرقابية الثاني على المتغير التابع ، بينما لا يوجد أثر معنوي لحجم الشركة على المتغير التابع .
- كما يتبين أيضاً من النتائج السابقة وجود علاقة عكسية معنوية بين المتغير الأول وهو حجم مكتب المراجعة x1 والمتغير التابع (التحفظ المحاسبي) ، ووجود علاقة طردية معنوية بين المتغير الثاني وهو التخصص الصناعي ٢x والمتغير الرابع وهو الرفع المالي X7 وبين المتغير التابع (التحفظ المحاسبي) .

٥- النتائج والتوصيات :

يمكن بلورة أهم نتائج الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي على النحو التالي :

١/٥ نتائج الدراسة النظرية :

- تعدد تعريفات التحفظ المحاسبي سواء من جانب الإصدارات المحاسبية أو من جانب الدراسات المحاسبية الأكاديمية إلا أن هذه التعريفات تتفق فيما بينها إلى حد كبير من حيث المضمون ، كما أن مضمون المفهوم التقليدي للتحفظ المحاسبي لم يختلف عن المفهوم المعاصر حيث أن كلاهما يرتكز نحو الاتجاه إلى تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول عن قيمتها السوقية .
- غالبية النماذج اعتمدت في الاستدلال على التحفظ المحاسبي من خلال تحليل أثر الاعتراف غير المتماثل للأرباح والخسائر المحاسبية على التقارير المالية. فيستخدم نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحق الملكية كنموذج عام للاستدلال على التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية ، كما أن الانتقادات الموجهة لنموذج (Basu,1997) لم تمنع تطبيقه بجانب النماذج الأخرى .
- تعدد تعريفات جودة المراجعة الخارجية إلا أن هذه التعريفات تتفق فيما بينها إلى حد كبير من حيث المضمون .
- تعدد خصائص جودة المراجعة الخارجية والتي تمثل مطلباً ضرورياً لكافة أطراف عملية المراجعة المتمثلين في المراجع (مقدم الخدمة) ، إدارة المنشأة محل المراجعة (طالبة الخدمة) ، مستخدمي القوائم المالية (المستفيدين من الخدمة) ، الجهات المنظمة للمهنة، كما أن هذه الخصائص لم يتم تحديدها بصورة محددة ويرجع ذلك إلى اختلاف وجهات نظر الأطراف ذات العلاقة ببيئة المراجعة ونتائج المراجعة .
- تساهم جودة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المالية لمتخذي القرارات واكتشاف حالات الغش في القوائم المالية من جانب الإدارة ، تخفيض صراعات الوكالة ، تأكيد الالتزام بالمعايير المهنية ، تدعيم أهداف حوكمة الشركات ، رفع كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية ، المساهمة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة ، زيادة الثقة في تقرير المراجعة ومصداقية القوائم المالية ، زيادة ثقة المتعاملين في سوق رأس المال في محتوى القوائم المالية .

٢/٥ نتائج الدراسة التطبيقية :

- وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية .
- يؤثر حجم مكتب المراجعة سلباً على التحفظ المحاسبي.
- يؤثر التخصص الصناعي إيجابياً على التحفظ المحاسبي.

٣/٥ التوصيات :

- ضرورة التوعية بأهمية جودة المراجعة الخارجية ودورها المحوري في ضمان جودة التقارير المالية .
- تطبيق برامج التدريب والتعليم المستمر لتنمية معرفة وقدرات المراجعين الخارجيين.
- ضرورة ألا يقتصر التحسين على المراجعين المقيدين بالمنظمات الرقابية بل يجب أن يكون التحسين على مستوى مكاتب المراجعة التي لها حق الممارسة المهنية الأمر الذي يؤدي إلى الوصول بمكاتب المراجعة الصغرى إلى زيادة قدرتها على المنافسة مع مكاتب المراجعة الكبرى.
- إعادة النظر في معايير المحاسبة المصرية بحيث تسمح بوضع حدود لتطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة.
- ضرورة إهتمام المراجعين بتحديد المستوى المقبول من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية والإفصاح والتقرير عنه.

٤/٥ مقترحات لأبحاث مستقبلية :

- دراسة أثر الإلتزام بقواعد ومواثيق الأخلاق في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي .
- دراسة العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية والتحفظ المحاسبي وأثرها على تكلفة رأس المال .
- العلاقة بين التحفظ المحاسبي وقيمة الشركات .
- دور الخصائص الأخرى لجودة المراجعة الخارجية في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي .

المراجـــع

أولاً : المراجع العربية

١. أبوالخير ، مدثر طه (٢٠٠٨) ، " المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبى بالتطبيق على الشركات المتداولة فى سوق الأسهم المصرية "، **المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا** ، العدد الأول ، المجلد الثاني ، ص ص١-٦٤.

٢. الاهدل ، عبدالسلام سليمان قاسم (٢٠٠٨) ، " العوامل المؤثرة في جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية (دراسة نظرية- ميدانية) " ، **رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة – جامعة أسيوط .**

٣. الاورفة لى ، أسماء قحان محمد نشأت (٢٠١٢) ، " محددات التحفظ المحاسبى وأثره على جودة المعلومات المحاسبية : دراسة نظرية وتطبيقية " ، **رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التجارة – جامعة طنطا .**

٤. الصادق ، زكريا محمد (١٩٨٤) ، " نحو إستخدام نظرية تكلفة الوكالة في تطوير نظرية إيجابية للمحاسبة "، **المجلة العلمية التجارة والتمويل ، كلية التجارة - جامعة طنطا** ، العدد الأول ، ص ص.١-٨٩ .

٥. الهيئة العامة لسوق المال المصرية (٢٠٠٦) " معيار مراقبة الجودة للمؤسسات التي تقوم بالمراجعة والفحص المحدود للمعاملات المالية التاريخية وغير ذلك من مهام التأكد ومهام الخدمات الأخرى المتعلقة بها " ، قرار رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٠٦، ديسمبر **http://www.cma.gov.eg** .

٦. جبران ، محمد علي (٢٠١٠) ، " العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونين في اليمن " ، **الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة** ، مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرون ، كلية إدارة الأعمال ، قسم المحاسبة ، جامعة الملك سعود - الرياض ، متاح على www.google.com.

٧. حسنين ، طارق محمد ، قطب ، أحمد السباعي (٢٠٠٣) ، " دراسة تحليلية لعوامل ونماذج قياس جودة الرقابة الخارجية على الحسابات "، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة – جامعة القاهرة** ، العدد (٦٠) ، ص ص٣٥٥-٤٠٥ .

٨. راشد ، محمد إبراهيم محمد (٢٠١٠) ، " دراسة وتحليل نماذج قياس التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية فى إطار الإلتزام بالمعايير المحاسبية الدولية لتقييم أثره على تكلفة التمويل بالملكية والاقتراض : دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية " ، **رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية .**

٩. راضي ، محمد سامي (٢٠١١) ، " موسوعة المراجعة المتقدمة (مراجعة استقصائية – مراجعة الأداء البيئي – مراجعة حوكمة الشركات – جودة المراجعة) **دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية** .

١٠. سامي ، مجدي محمد (٢٠١١) ، " أثر استراتيجية المراجعة على جودة عملية المراجعة "، **مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة – جامعة طنطا** ، المجلد الأول العدد الثاني ، ص ص١-٢٣ .

١١. صالح ، رضا إبراهيم (٢٠٠٣) ، " محددات إختيار الإدارة للسياسات المحاسبة : المدخل الإيجابى – دراسة إختبارية على الشركات السعودية "، **دورية الإدارة العامة** ، العدد الثالث ، المجلد الثالث والأربعون ، ص ص.٤٨٣-٥٣٦.

١٢. عاصي (٢٠١٥) " العوامل الحاكمة لإستعانة المراجع الخارجي بالخبير وأثرها على جودة عملية المراجعة مع دراسة تطبيقية " ، **رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة – جامعة المنصورة .**

١٣. عوض ، آمال محمد محمد (٢٠١٠)، " دراسة واختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية " ، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس** ، العدد الثاني ، ص ص ٩١-١٤٥.

١٤. محمد ، حسناء عطية حامد (٢٠١٤)، " التحفظ المحاسبى فى ضوء الاعتبارات الضريبية وأثره على دلالة القوائم المالية : دراسة تطبيقية فى بيئة الأعمال المصرية " ، **رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة – جامعة المنصورة .**

١٥. محيي ، مصطفى أحمد (٢٠١٦) ، " دور المراجعة المشتركة في تحسين جودة عملية المراجعة – دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المقيدة في بورصتي القاهرة والإسكندرية "، **رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة – جامعة المنصورة .**

ثانياً : المراجع الأجنبية

16. Abu Ijela, I. and A. Hamdan, (2010), " Auditing quality in Jordan and its impact on earnings management and earnings quality", **working paper,** Available at :www.google.com.

17. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), (1996), "Statement on quality control standards No. 2 and 3 ethics interpretations and rulings ", **Journal of Accountancy.**

18. Arens, A. A., J. K. Loebbecke, (1991), " Auditing :An integrated approach ", 5th Edition, **NJ, Prentice – Hall International.**

19. Ball, R., and L. Shivakumar, (2005), " Earnings Quality in U. K. Private Firms: Comparative Loss Recognition Timeliness", **Journal of Accounting and Economics,** Vol. 39, No. 1, pp. 83-128.

20. Barefield , R.M. , J.J. Gaver , T.B., Okeefe, (1993), " Additional evidence on the economics of attest extending results from the audit market to the market of compilation and reviews ", **Auditing: A Journal of Practice and Theory** , PP.74-87

21. Basu, S., (1997), "The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings", **Journal of Accounting and Economics,** Vol. 24, No. 1, pp. 3-37.

22. Blunck, R. K., (2009), " Does more Conservative Accounting Reduce Litigation Cost? ", Part of A Ph. D**.** Dissertation in Progress, United States University, **Available at:**

http://search. proquest. com/docview/304900496

23. Bushman, R. M., and J. D., Piotroski, (2006), " Financial Reporting Incentives for Conservative Accounting: The Influence of Legal and Political Institutions", **Journal of Accounting and Economics,** Vol. 42, No. (1, 2), pp. 107-148.

24. Carcello, J. V., R. H. Hermanson, N. T. McGrath, (1992), " Audit Quality Attributes : The Perception of Audit Partners and Financial Statements Users ", **Auditing : A Journal of Practice and Theory**, PP. 1-15. Available at : **http://works. peppers. com/joseph_carcello/33/**

25. Chaney, P. K., D. C. Jeter, E. S. Pamela, (1995), " Direct solicitation and large audit firm dominance in the audit market ", **Auditing : A Journal of Practice and Theory,** Vol. 14, No. 1, PP. 19-33.

26. Chung, H., J. Wynn, (2008), " Managerial Legal Liability Coverage and Earnings Conservatism", **Journal of Accounting and Economics,** Vol. 46, No. 1, pp. 135-164.

27. Colbert, J. L., (2002), " Corporate governance : communication from internal and external auditor ", **Managerial Auditing Journal,** Vol. 17, No. 3, PP . 147-152.

28. Copley, P. A, M. S. Doucet, (1993), " The impact of competition on quality of governmental audits ", **Auditing : A Journal of Practice and Theory,** Vol. 12, No. 1, PP. 88-98.

29. De Angelo, L. E, (1981), " Auditor Size and Audit Quality ", **Journal of Accounting and Economics,** Vol. 3, No. 3, PP. 183-199.

30. DeFond, M. L., (1992), " The association between changes in client firm agency costs and auditor switching ", **Auditing : A Journal of Practice and Theory,** PP. 16-31.

31. Evans, J., (1980), " Optimal contracts with costly conditional auditing", **Journal of Accounting Research,** Vol. 18, PP. 108- 139.

32. Fan, J. P. H, T. J. Wong, (2005), " Do external auditors perform a corporate governance role in emerging markets ? Evidence from east Asia ", **Journal of Accounting Research,** Vol. 43, No. 1, PP. 35-72.

33. Feltham, G. A., and J. A. Ohlson, (1995), " Valuation and Clean Surplus Accounting for Operating and Financial Activities", **Contemporary Accounting Research,** Vol. 11, No. 2, pp. 689-731.

34. Financial Accounting Standards Board (FASB), 1980, Qualitative Characteristics of Accounting Information: Statement of Financial Accounting Concepts No. 2, Available **at: http://www. fasb. org.**

35. Francis, J. R, andD. Wang, (2008), "The Joint Effect of Investor Protection and Big4 Audits on Earnings Quality Around World ", **Contemporary Accounting Research,** Vol. 25, PP4-37

36. Gotti, G., (2008), " Conditional Conservatism in Accounting: New Measure and Tests of Determinants, Working Paper, **Available at: http://ssrn. com/abstract=1105083.**

37. Hamdan, A. M., G. Kukija, B. S. Awwad, andM. M. Dergham, (2012), " The Auditing Quality and Accounting Conservatism ", **International Management Review,** Vol. 8, N. 2, PP33-50.

38. Holthausen, R., and R. L. Watts, (2001), " The Relevance of Value- Relevance Literature for Financial Accounting Standard Setting, **Journal of Accounting and Economics,** Vol. 31, pp. 3-75.

39. Jahanshad, A., S. H. Shafie, (2015), " The Effect of Audit Quality on Conservatism and Agency Cost ", **GMP Review,** Vol. 18, N. 1, PP230-240

40. Jang, H. Y. J., C. J. Lin, (1993), " Audit quality and trading volume reaction : A study of initial public offering of stocks ", **Journal of Accounting and Public Policy,** Vol. 12, No. 3, PP. 263-287.

41. Jenkins, D., G. Kane, U. Velury, (2007), " Earnings Conservatism and Audit Quality: An Examination of the Late 1990s ", **Journal of Forensic Accounting,** Vol. 7, PP287-302

42. Jenkins, D., and U. Velury, (2008), "Does Auditor Tenure Influence the Reporting of Conservatism Earnings? ", **Journal of Accounting and Public,** Vol. 27, PP115-142

43. Kadous, K., (2000), " The effects of audit quality and consequence severity on juror evaluations of auditor responsibility for plaintiff losses, **The Accounting Review,** Vol. 75, No. 3, PP. 327-341.

44. Knapp, M. C., (1991), "Factors that audit committee members use as surrogates for audit quality ", **Auditing : A Journal of Practice and Theory,** Vol. 10, NO. 2, PP. 803-816.

45. Knechel, W. R., B. Ballou, S. Salterio, (2007), " Auditing, Assurance and Risk ", **Thomson South Western.**

46. Konrath, L. F., (1989), " Auditing concepts and applications : A risk analysis approach"4th Edition, **WestPublishing.**

47. Krishnan, J.,and P. C. Schauer, (2000), " The differentiation of quality among auditors : Evidence from the not – for – profit sector ", **Auditing :A Journal of Practice and Theory,** Vol. 19, No. 2, PP. 9-25.

48. ———, (2008)" Does the SOX definition of an accounting expert matter? The association between audit committee directors' accounting expertise and accounting conservatism", **Contemporary Accounting Research,** Vol.25, N.3, PP.827-858.

49. Lee, C. W, J. C. Liu, T. Wang, (1999), " The 150 – hour rule ", **Journal of Accounting and Economics,** Vol. 27, No. 2, PP. 203-228.

50. Lara, J. M. G., and A. Mora, and F. Penalva, (2009), " Accounting Conservatism and Corporate Governance", **Review of Accounting Studies**, Vol. 37, pp. 353-385.

51. Lofond, R., and R. L. Watts, (2008), " The Information Role of Conservatism", **The Accounting Review,** Vol. 83, No. 2, pp. 447-478.

52. Messier, W., S. Glover, D. Prawitt, " (2008), " Auditing and Assurance Services : A Systematic Approach ", 5th Edition**McGraw-Hill/Irwin Companies, INC.**

53. Mock, T., and M. Samet, (1982), "A multi- attribute model for audit evaluation", **in proceedings of the university of Kansas audit symposium.**

54. Pae, J., D. B. Thornton, (2005), " The Link Between Earnings Conservatism and the Price-to- Book Ratio", **Contemporary Accounting Research,** Vol. 22, No. 3, pp. 693-717.

55. Palmrose, ZV., (1988), "An analysis of auditor litigation and audit services quality ", **The Accounting Review,** Vol. 3, No. 1, PP. 803-816.

56. Pashaki, M. M., S. Kheradyar, (2015), " An Investigation into the Effect of Audit Quality on Accounting Conservatism in Companies Listed in Tehran Stock Exchange ", **International Letters of Social and Humanistic Sciences,** Vol., 50, PP. 107-117.

57. paulo, L. L., Cavalcante, R. R., Paulo, E., (2013), " The Relationship between Auditing Quality and Accounting Conservatism in Brazilian Companies ", **Journal of Education and Research in Accounting,** Vol. 7, No. 3, PP293-314.

58. Pike, J., (2003), " Studies on audit quality ", **Unpublished PHD Dissertation . University of Wisconsin Madison.**

59. Qiang, X., (2003), "The Economic Determinants of Self Imposed Accounting Conservatism", Part of A Ph. D**.** Dissertation in Progress, State University of New York.

60. Qiang, X., **(**2007), " The Effects of Contracting, Litigation, Regulation and Tax Costs on Conditional and Unconditional Conservatism: Cross – Sectional Evidence at the Firm Level", **The Accounting Review**, Vol. 82, No. 3, pp. 759-796

61. Reyad, S. M., (2012), " Accounting Conservatism and Auditing Quality : An Applied Study on Egyptian Corporations ", **European Journal of Business and Management,** Vol. 4, N. 21, PP108-116.

62. Rodriguez, M., (2009), " Big Auditor, Private Firms and Accounting Conservatism: Spanish Evidence", Working Paper, **Available at: http://ssrn. com/abstract=1370490.**

63. Samii, T., (2016), "The impact of audit quality on that of the accounting profits :the case of companies listed on the TSE", **International Journal of Managing Value and Supply Chains,** Vol. 7, No. 1, pp. 39-54

64. Simunic, D., M. Stein, (1987), " Products differentiation in auditing : auditor choice in the market for unseasoned new issues", **Canadian Certified General Accountants Research Foundation.**

65. Soliman, M. M., (2014), " Auditing Quality Characteristics and Accounting Conservatism: An Empirical Study of the Listed Companies in Egypt, **Corporate Ownership & Control,** Vol. 11, No. 2, Available at: WWW. Virtusinterpress. org

66. Sundgren, S., T. Svanstrom, (2013), " Audit Office Size, Audit Quality and Audit Pricing : Evidence from Small and Medium Sized Enterprises ", **Accounting and Business Research,** Vol. 43, No. 1, PP. 31-55.

67. Watkins, A. L, W. Hillison, S. E. Morecroft, (2004), "Audit quality : A synthesis of theory and empirical evidence", **Journal of Accounting Literature,** Vol. 23, pp. 153-193

68. Wattsm, R. L., (2003-a), "Conservatism in Accounting: Part 1: Explanations and Implications", **Accounting Horizons,** Vol. 17, No. 3, pp. 207-221.

69. ——, (2003-b), "Conservatism in Accounting: Part 2: Evidence and Research Opportunities", **Accounting Horizons**, Vol. 17, No. 4, pp. 287-301.

70. Yeganeh, S. K., S. J. Kangarlouei, M. Motuvaassel, (2012), " The Investigation of the Impact of Auditor Tenure and Audit Firm Size on Accounting Conservatism in Financial Reporting of Firms Listed in Tehran Stock Exchange (TSE) ", **International Journal of Finance and Accounting**, Vol. 1, No. 3, PP. 38-44.

71. Zhang, J. (2008), " The contrcting benefits of Accounting Conservatism : To Lenders and Borrowers", **Journal of Accounting and Economics,** Vol. 45, pp. 27-54.

- أسيك للتعدين – أسكوم
- الألومنيوم العربية
- العز الدخيلة للصلب
- حديد عز

- المالية والصناعية المصرية
- سماد مصر (ايجيفرت)
- كفر الزيات للمبيدات والكيماويات

- الجيزة العامة للمقاولات والاستثمار العقاري
- السويس للاسمنت
- الصعيد العامة للمقاولات والاستثمار العقاري
- مصر لصناعة التبريد والتكييف
- جنوب الوادي للاسمنت
- روبكس العالمية لتصنيع البلاستيك والاكربلك
- دلتا للانشاء والتعمير
- اسمنت سيناء
- ليسيكو مصر

:

- الاسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية
- الوطنية لمنتجات الذرة
- المنصورة للدواجن
- مصر للزيوت والصابون
- الزيوت المستخلصة ومنتاجتها
- مطاحن مصر العليا

- السويس للأكياس
- الشروق الحديثة للطباعة والتغليف
- الدلتا للطباعة
- المصرية لخدمات النقل والتجارة
- يونيفرسال الصناعة مواد التعبئة

- جولدن تكس للاصواف
- العربية لحليج الاقطان
- الاسكندرية للغزل والنسيج

- النصر للملابس والمنسوجات

:

- السادس من اكتوبر للتنمية
- العالمية للاستثمار والتنمية
- شمس للاسكان والتعمير
- الاسماعلية للتنمية العمرانية
- زهراء المعادي للاستثمار
- العربية لاستصلاح الاراضي
- الغربية الاسلامية للتنمية العمرانية
- الخليجية الكندية للاستثمار العقاري

- المصرية للاتصالات
- راية القابضة للتكنولوجيا
- اوراسكوم للاتصالات

- العبوات الطبية
- مينا فارما للادوية
- العبوات الدوائية
- جلاكسو سميثكلاين
- المصرية الدولية للصناعات الدوائية

- مرسى مرسى علم للتنمية السياحية
- شارم دريمز للاستثمار السياحي
- عبر المحيطات للسياحة
- اوراسكوم للفنادق والتنمية
- المصرية للمنتجات السياحية
- المصرية للمشروعات السياحية

- مصر للاسواق الحرة
- القاهرة للخدمات التعليمية

- مدينة الانتاج الاعلامي

- الاسكندرية للزيوت المعدنية

- غاز مصر

Descriptive Statistics

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
.50237	.9604	2.37	.15	58	
.49401	.4784	1.00	.00	58	
.37111	.7112	1.00	.00	58	
.69132	8.8085	10.53	7.54	58	
.18140	.4092	.80	.02	58	
				58	Valid N (listwise)

نتائج اختبار **One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test**

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

y		
58	N	
.96038133531	Mean	Normal Parameters[a]
.502371185901	Std. Deviation	
.127	Absolute	Most Extreme Differences
.127	Positive	
-.071-	Negative	
.964	Kolmogorov-Smirnov Z	
.311	Asymp. Sig. (2-tailed)	
	a. Test distribution is Normal.	

Correlations

Correlations

.150	-.028-	.538**	-.046-	1	Pearson Correlation
.261	.832	.000	.734		Sig. (2-tailed)
58	58	58	58	58	N
.388**	.520**	.360**	1	-.046-	Pearson Correlation
.003	.000	.005		.734	Sig. (2-tailed)
58	58	58	58	58	N
.041	.149	1	.360**	.538**	Pearson Correlation
.758	.264		.005	.000	Sig. (2-tailed)
58	58	58	58	58	N
.203	1	.149	.520**	-.028-	Pearson Correlation
.126		.264	.000	.832	Sig. (2-tailed)
58	58	58	58	58	N
1	.203	.041	.388**	.150	Pearson Correlation
	.126	.758	.003	.261	Sig. (2-tailed)
58	58	58	58	58	N

****. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.647[a]	.419	.375	.39721

a. Predictors: (Constant), الرفع المالي، التخصص الصناعي، حجم الشركة، حجـــم مكتب المراجعة

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6.023	4	1.506	9.544	.000[a]
	Residual	8.362	53	.158		
	Total	14.385	57			

a. Predictors: (Constant), الرفع المالي، التخصص الصناعي، حجم الشركة، حجـــم مكتب المراجعة

b. Dependent Variable: التحفظ المحاسبي

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.024	.777		.031	.976
	-.415-	.141	-.408-	-2.930-	.005
	.906	.153	.669	5.913	.000
	.020	.089	.028	.228	.820
	.761	.317	.275	2.403	.020